جامعة الفيصل
كلية الأعمال

مؤشر حوكمة الشركات السعودية لعام 2019
(للسنة المالية 2017)

تقييم 169 شركة مسجلة

29 أبريل 2019

مركز حوكمة الشركات
جامعة الفيصل ، كلية الأعمال

جدول المحتويات

رسالة من رئيس جامعة الفيصل..... 3

رسالة من عميد كلية الأعمال، الباحث الرئيسي بمركز حوكمة الشركات 4

الجزء الأول- حوكمة الشركات: التعريف والأهمية والقياس..... 5

الجزء الثاني- نظرة عامة على مشروع حوكمة الشركات 9

1. **مركز حوكمة الشركات بجامعة الفيصل..... 9**
2. **نظرة عامة على مشروع مؤشر حوكمة الشركات 10**
3. **فريق المشروع..... 10**
4. **الجدول الزمني للمشروع والإنجازات الرئيسية..... 11**
5. **منهجية مؤشر حوكمة الشركات 12**
6. **تقييم الشركة وعملية التصنيف 20**
7. **عملية ضمان جودة مؤشر حوكمة الشركات 21**
8. **عناصر ومقياس مؤشر حوكمة الشركات 21**

الجزء الثالث: تحليل موجز لنقاط مؤشر حوكمة الشركات..... 23

1. **النتائج الإجمالية 23**
2. **الشركات الأعلى تصنيفاً مع أعلى نقاط لمؤشر حوكمة الشركات 28**
3. **تحليل متعدد القطاعات لفئات حوكمة الشركات 30**
4. **تحليل حوكمة الشركات حسب حجم الشركة 36**
5. **تحليل اتجاه حوكمة الشركات للمجموعة الثانية من 169 شركة 37**
6. **تحليل اتجاه حوكمة الشركات للمجموعة الأولى لعدد 92 شركة 38**
7. **تحسينات في حوكمة الشركات عبر الثلاث سنوات الماضية 42**

الجزء الرابع: المؤتمر السنوي الثالث لحوكمة الشركات 44

الجزء الخامس: تقرير حوكمة الشركات المخصص 45

رسالة من رئيس جامعة الفيصل

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أقدم لكم أحد مشاريع جامعة الفيصل التي أنجزتها كلية الأعمال بدعم من الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية وهيئة سوق المال.

تواصل جامعة الفيصل الابتكار في إنشاء البرامج والمشاريع التي تخدم المملكة العربية السعودية ومواطنيها. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة إنشاء أول مركز لحوكمة الشركات في المملكة، التي تُستخدم لإضفاء الطابع المؤسسي على تعليم وممارسات حوكمة الشركات وتهدف إلى زيادة وعي المجتمع بالحوكمة الجيدة للشركات وقيمتها بالنسبة للاقتصاد. وقد حصلت هذه المبادرة على موافقة الجهات الحكومية السعودية التي تتعامل مع الأنظمة المالية والتجارة والاستثمار. إنها تأتي في وقت مناسب حيث بدأت المملكة في إجراء تغييرات جوهرية - خاصة في اقتصادها - ممثلة في رؤية المملكة 2030.

لقد عمل فريق حوكمة الشركات بمركز حوكمة الشركات في هذا المشروع على مدار السنوات الثلاث الماضية وما زالوا يبذلون جهودًا جيدة جدًا لتحسين المركز والحفاظ عليه.

	د. محمد بن علي آل هيازع **رئيس جامعة الفيصل**

رسالة من عميد كلية الأعمال، الباحث الرئيسي في مركز حوكمة الشركات

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي الثالث لمؤشر حوكمة الشركات 2019 للعام المالي 2017. فقد طُور مؤشر حوكمة الشركات بواسطة فريقنا المتخصص في مركز حوكمة الشركات. عمل فريق مركز حوكمة الشركات - بدعم من جامعة الفيصل والهيئة العامة للاستثمار، ومؤخرًا من هيئة سوق المال، وبالتعاون مع هيئة النقد العربية السعودية ووزارة التجارة والاستثمار- خلال الأشهر الثمانية الماضية على تقييم مؤشرات حوكمة الشركات لجميع الشركات المتداولة في السوق المالية السعودية التي يبلغ مجموعها 169 شركة. طبقت عملية التقييم - وللمرة الأولى - أحدث مبادئ حوكمة الشركات التي طورتها هيئة السوق المالية وتم استكمالها ببعض المبادئ من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكما كان الحال بالنسبة للسنة المالية 2016، تم تعزيز عملية التقييم بمبادئ حوكمة الشركات التي طورتها مؤسسة النقد العربي السعودي للصناعات المصرفية والتأمينية. كما استفادت من تجارب الفريق في تقييم مؤشر حوكمة الشركات خلال العامين الأخيرين ، وملاحظات العديد من الزملاء في القطاعين العام والخاص، ومن تجارب الخبراء الدوليين في هذا المجال. إن هدفنا الرئيسي لمؤشر حوكمة الشركات إلى جانب مؤتمره السنوي المصغر، الذي عُقد مؤخراً في 29 أبريل 2019، هو نشر ثقافة الحوكمة الرشيدة والمساعدة في تحسين ممارسات حوكمة الشركات في المملكة.

بدأ المؤتمر، بعملية تقييم مؤشر حوكمة الشركات: المبادئ المستخدمة وكيفية تنفيذها في حسابات مؤشر حوكمة الشركات لجميع الشركات المتداولة في السوق المالية السعودية للعام المالي 2017. وتلا ذلك حلقة نقاش بمشاركة متخصصي حوكمة الشركات من القطاعين العام والخاص. بعد ذلك ، تم الإفصاح عن مؤشرات حوكمة الشركات للسنة المالية 2017 ، وتم تكريم أفضل الشركات المتميزة.

عُقد المؤتمر في وقت مناسب حيث شرعت المملكة العربية السعودية بإحداث تغييراً هائلاً في اقتصادها. وفي محاولة للمقاربة زمنياً بين نشر التقارير المالية السنوية للشركات والافصاح عن مؤشر حوكمة الشركات للسنة المالية ذات الصلة ، تم الإعلان في مؤتمر حوكمة الشركات المصغر الذي عُقد في 29 أبريل 2019 عن أن مؤشر حوكمة الشركات للعام المالي 2018 سيتم نشره في المؤتمر الدولي الأول لحوكمة الشركات، الذي من المقرر عقده في 9 ديسمبر 2019 ؛ أي خلال عدة أشهر من إصدار التقارير المالية للسنة 2018. وستنظم جامعة الفيصل وهيئة سوق المال المؤتمر وسيقدمان الدعم بشكل مشترك له. نأمل أن يستمر عقد المؤتمر الدولي لحوكمة الشركات، الذي سيجتذب مشاركة الباحثين والمختصين والممارسين لحكومة الشركات، في شهر ديسمبر من كل عام. وسيكون هو مركز التنسيق لعرض ونشر أبحاث وتطوير حوكمة الشركات.

أود أن أشكر دعم إدارة جامعة الفيصل بقيادة رئيسها الدكتور محمد آل هيازع، ودعم الهيئة العامة للاستثمار وهيئة سوق المال. كما أود أن أشكر مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة الصناعة والتجارة على تعاونهم. أخيرًا ، أود أن أشكر فريق مركز حوكمة الشركات في كلية الأعمال، وخاصة قائدهم الفني الدكتور نيكاتي آيدن، ومستشاريه الدوليين: الدكتور ستيفن ديفيس من جامعة هارفارد وكوبيرات التركية.

	الدكتور باجس دودين ، **الباحث الرئيسي بمشروع حوكمة الشركات** **عميد كلية الأعمال** **جامعة الفيصل**

الجزء الأول - حوكمة الشركات: التعريف والأهمية والقياس

مقدمة

أصبحت حوكمة الشركات أكثر أهمية من أي وقت مضى في عالم الأعمال الحديث. وقد أدت التوسعات الاقتصادية في العقود القليلة الماضية إلى إحداث ثورة في الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم ، حيث أدخلت هياكل جديدة للشركات لتلبية النمو الاقتصادي السريع. وقد أظهر الإصلاح السريع للأسواق المالية الحاجة إلى أطر تنظيمية لمواءمة مصالح المساهمين وأصحاب المصالح مع مصالح الإدارة ، خاصة بعد موجات الأزمات المالية التي اجتاحت العديد من البلدان. بالتالي ، من الضروري أن يكون لدى الشركات مبادئ وممارسات سليمة لحوكمة الشركات لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة ، وتوفير المزيد من الموثوقية في الاستثمارات السعودية ، والحفاظ على الاستقرار المالي والربحية المستدامة. وهي عوامل يمكن أن تحسن جميعها الاستثمارات المحلية والأجنبية في المملكة العربية السعودية.

إن الحاجة إلى حوكمة رشيدة تصبح ماسة أكثر في الأسواق الناشئة مثل المملكة العربية السعودية ، التي تشهد حاليًا تحولًا كبيرًا لتندمج بالكامل في الاقتصاد العالمي. ففي إطار رؤيتها 2030 ، تبذل الدولة جهودًا جادة لجذب الاستثمار من المصادر المحلية والأجنبية لتنويع اقتصادها. لهذا الغرض ، تفتح المملكة سوق أوراقها المالية لبقية العالم في الوقت الذي تقوم فيه بالانتقال من الملكية الخاصة والحكومية إلى الملكية العامة. ارتفع عدد الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية **"تداول"** في العقد الماضي أو نحو ذلك ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه حيث تسعى البلاد نحو التنويع بعيداً عن النفط إلى القطاعات الأخرى. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد حيث تقرر الشركات الكبرى التي تُدار عن طريق العائلات طرح أسهمها في البورصة. تتمتع "تداول" بالقدرة على لعب دور حاسم في زيادة رأس المال لدعم أهداف النمو على المدى الطويل وخلق فرص العمل المحددة في رؤية 2030. إلا أن هذا يكون مشروطاً بالأداء المستدام للشركات المدرجة. وهنا نعتقد أن الإدارة الجيدة للشركات ستلعب دوراً حاسماً.

في الواقع ، ليس من السهل جذب المستثمرين العالميين دون أن تكون هناك ممارسات حوكمة جيدة للشركات، لأن الحوكمة الجيدة توفر الهيكل المؤسسي المطلوب لتحقيق الربحية والاستدامة على المدى الطويل. وهذا يعطي إشارة إيجابية للمستثمرين من الخارج لكسب ثقتهم. إن الهدف النهائي وراء حوكمة الشركات الجيدة هو الموائمة بين مصالح المجموعات المختلفة وبين الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق نتائج فعالة وربحية مستدامة. لذلك ، من الضروري للغاية تطوير أدوات تقييم موثوقة وموضوعية لحوكمة الشركات لرصد وتعزيز ممارسات الحوكمة الجيدة بين الشركات والأعمال السعودية.

في جامعة الفيصل ، أنشأنا مركز حوكمة الشركات قبل عامين للتعامل مع مختلف قضايا حوكمة الشركات، وأهمها تقييم الشركات السعودية المدرجة من حيث التزامها وثقافة مبادئ الحوكمة الجيدة. نحن نحدد حوكمة الشركات بطريقة شاملة تغطي القواعد والهياكل والعمليات والممارسات والإبلاغ فيما يتعلق **بمجلس الإدارة وحقوق المساهمين والإفصاح للعامة والشفافية وحقوق أصحاب المصلحة**. ونعتقد أن مؤشر حوكمة الشركات الموثوق به سيرفع المعايير والممارسات الشاملة لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية وسيوفر فوائد مالية واستثمارية محتملة بسبب جعل الحوكمة الجيدة هي المعيار وليس الاستثناء. بسبب هذه المزايا، أنشأت العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم مؤشرات لحوكمة الشركات على مدار العقد الماضي. وقد استفدنا من تجاربهم لتطوير عملية فعالة لمؤشر حوكمة الشركات للشركات السعودية. لقد طورنا مؤشرًا لحوكمة الشركات استنادًا إلى أحدث مبادئ المجموعة التي وضعتها هيئة السوق المالية السعودية، وهيئة النقد العربي السعودي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يكتسب مؤشر حوكمة الشركات لجامعة الفيصل مكانته البارزة من المنهجية العلمية والمعايير الموضوعية وإضفاء الطابع المؤسسي على معالجاته. بدأ هذا المؤشر في عام 2016 بدعم جزئي من الهيئة العامة للاستثمار لتقديم تقييم مستقل لحوكمة الشركات السعودية الكبرى. وقد صدر أول تصنيف لمؤشر حوكمة الشركات في 17 مايو 2017 ، للعام المالي 2015 ، حيث تم تقييم 92 شركة استنادًا إلى 117 من مبادئ وممارسات حوكمة الشركات الجيدة المستمدة في الغالب من مبادئ حوكمة الشركات لهيئة سوق المال. ثم أُصدر التصنيف الثاني لمؤشر حوكمة الشركات في 22 أبريل 2018 ، للعام المالي 2016 ، والذي يغطي 171 شركة ضمن 19 قطاعًا مدرجًا في "تداول". في هذه الجولة ، جرى تعزيز مبادئ حوكمة الشركات بمبادئ مؤسسة النقد العربي السعودي التي طُورت لقطاع البنوك والتأمين. وقد نُشرت نتائج تقييم مؤشر حوكمة الشركات للعام الثالث (وهو موضوع هذا التقرير) ، للسنة المالية 2017 ، في المؤتمر السنوي الثالث لمجموعة حوكمة الشركات في 29 أبريل 2019. وقد اجتذب المؤتمر عددًا كبيرًا من المشاركين من القطاعين الحكومي والخاص. في هذا التقرير ، نعرف بـ "ماهية وسبب وكيفية تنفيذ" حوكمة الشركات قبل تحليل نتائج تصنيف وتقييم مؤشر حوكمة الشركات 2019 للسنة المالية 2017 ، حيث طُبقت أحدث وأشمل مبادئ حوكمة الشركات لهيئة سوق المال للمرة الأولى.

باختصار ، يعد مؤشر حوكمة الشركات لجامعة الفيصل أول تقييم سنوي شامل قائم على الأدلة لممارسات حوكمة الشركات بين الشركات السعودية. سيرفع مؤشر حوكمة الشركات المعايير الشاملة لحوكمة الشركات في البلاد وسيوفر فوائد مالية واستثمارية ممكنة نتيجة لإجراء تحسينات على الحوكمة. ويُصدر مركز حوكمة الشركات التابع لجامعة الفيصل تصنيفًا سنويًا لمؤشر الحوكمة للشركات ويوزع "مكافآت لأفضل حوكمة" لتعزيز الحوكمة الجيدة للشركات.

ما هو مؤشر حوكمة الشركات التابع لجامعة الفيصل؟

تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجالسها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين. توفر حوكمة الشركات أيضًا الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة ووسائل تحديد تلك الأهداف ومراقبة أدائها.

ويعد مركز حوكمة الشركات التابع لجامعة الفيصل مقياسًا للأداء العلمي (**المؤشر**) تم تطويره بواسطة فريق من مركز حوكمة الشركات في كلية الأعمال بجامعة الفيصل بالتعاون مع مستشارين من جامعة هارفارد و شركة كوبيرات[1] مع دعم مالي من الهيئة العامة للاستثمار وتعزيزات قوية من هيئة سوق المال وهيئة النقد العربية السعودية ووزارة التجارة والاستثمار. ويكون الهدف من المؤشر هو مراقبة ممارسات الحوكمة الجيدة وتعزيزها بين الشركات التي تمارس أعمالاً تجارية في المملكة العربية السعودية. ولا يعتمد مؤشر حوكمة الشركات إلا على مبادئ حوكمة الشركات الجيدة التي وضعتها هيئة سوق المال وهيئة النقد العربية السعودية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويستخدم جميع المعلومات المتاحة للجمهور عن الشركات المتداولة في تداول مثل القوائم المالية السنوية واللوائح التنفيذية ومحاضر اجتماع الجمعيات العمومية والبيانات الصحفية. وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه ، سنفهم حوكمة الشركات بطريقة شاملة تغطي القواعد والحقوق والهياكل والعمليات والمساءلة للمساهمين ومجلس الإدارة والإدارة والموظفين والعملاء والمجتمع ككل.

الرسم 1 . مفهوم شامل في تحديد الحوكمة

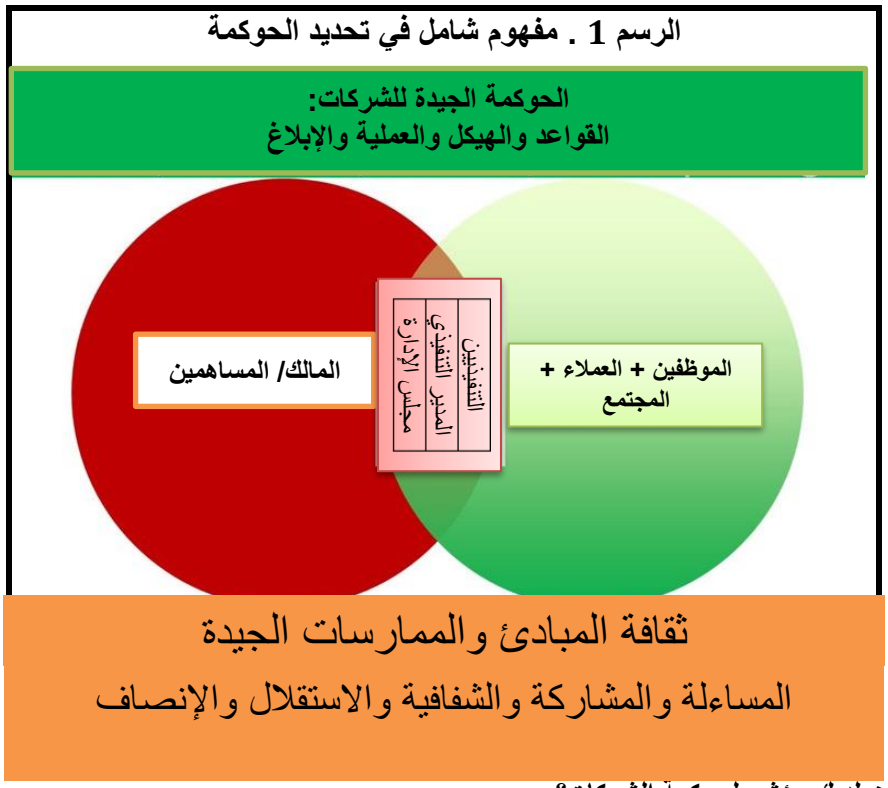

لماذا يتعين أن يكون لديك مؤشر لحوكمة الشركات؟

مؤشر حوكمة الشركات هو وسيلة لتقييم الشركات من حيث امتثالها لمبادئ الحوكمة الجيدة لاتخاذ قرارات أفضل وإدارة المخاطر والاستجابة في الوقت المناسب لمعلومات السوق والأزمات والأداء العالي. هذه المبادئ من المتوقع أن تدعم المساواة في معاملة

[1] تصنيف كوبيرات الائتماني الدولي وخدمة حوكمة الشركات.

المساهمين وتضمن الشفافية من خلال التدفق المستمر للمعلومات ذات الصلة والموثوقة المتعلقة بالمساهمين وأصحاب المصلحة وتوفر هيكل فعال لمحاسبة صناع القرار عن قرارات أعمالهم. وتتمثل الفائدة القصوى للحوكمة الجيدة في تطوير ثقافة مؤسسية تتسم بالكفاءة والفعالية تستند إلى قواعد ومؤسسات جيدة لزيادة الإنتاجية ، وثقة أعلى بين أصحاب المصلحة ، والأداء العالي ، وانخفاض تكلفة رأس المال ، والنمو المستدام في سوق عالمي يتزايد فيه التنافس.

يهدف التقييم السنوي لمؤشر حوكمة الشركات إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توفير تقييم مبني على البيانات وموضوعي ومستقل للشركات السعودية من حيث التزامها بمبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها هيئة السوق المالية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وكذلك مؤسسة النقد العربي السعودي (في حالة البنوك وشركات التأمين).
- تعزيز ممارسات وثقافة حوكمة الشركات الجيدة من خلال دراسة وتبادل أفضل الممارسات بما في ذلك التدريس وإجراء البحوث على حوكمة الشركات.
- مراقبة حالة حوكمة الشركات على أساس سنوي وتعزيز العملية بأحدث الابتكارات في مبادئ وممارسات حوكمة الشركات.
- توفير التوجيه/ الاستشارات للشركات وصانعي السياسات لتحسين حوكمة الشركات (المبادئ والممارسات).

كيف تحدد منهجية التقييم؟

نقوم بتقييم حوكمة الشركات الجيدة من خلال إنشاء مؤشر يقيم الشركات من حيث امتثالها لقواعد الحوكمة ذات الصلة في الدولة وأفضل ممارسات الحوكمة في جميع أنحاء العالم. يوصي تقرير رئيسي صادر عن البنك الدولي [2] في عام 2013 بشأن تطوير مؤشرات حوكمة الشركات بالخطوات الثماني التالية للتوصل إلى مؤشر فعال لحوكمة الشركات:

1) عمل مشاورات أولية واسعة
2) حدد هدف/ أهداف المؤشر
3) حدد نهج المؤشر
4) تخصيص معايير حوكمة الشركات للدولة عند اعتماد المعايير الدولية
5) بناء عملية تقييم شفافة وذات مصداقية
6) تحقيق أقصى قدر ممكن من الإفصاح
7) مراقبة فعالة لمعايير المؤشر
8) تطوير المؤشر.

لقد اتبعنا التوصية أعلاه في تطوير مؤشر حوكمة الشركات للشركات السعودية. وقد قمنا بعمل مجموعة واسعة من المشاورات للتأكد من أننا توصلنا إلى أفضل المعايير القابلة للقياس لتقييم سياسات وممارسات حوكمة الشركات. وتعاوننا مع مستشارين دوليين وعملنا مع شركاء محليين لإنشاء المؤشر مع الفئات والمتغيرات المناسبة. من خلال هذا المؤشر ، نهدف إلى تقديم إرشادات مستقلة قائمة على البيانات للشركات السعودية لمساعدتها على تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة. نعتقد أن اعتماد هذه المبادئ من شأنه أن يساعد الشركات على اتخاذ قرارات أفضل وحل النزاعات التي قد تنشأ بين المديرين التنفيذيين للشركات والمساهمين وأصحاب المصلحة في سياق ممارسة الأعمال التجارية.

كيفية قياس مؤشر حوكمة الشركات

يعد مؤشر حوكمة الشركات مؤشرًا مركبًا يعتمد على النتيجة المرجحة لحوكمة الشركات ضمن الفئات الأربع الموضحة أدناه. وتُقيم كل فئة بمؤشر مابين 0 إلى 100 نقطة باستخدام ممارسات حوكمة الشركات القائمة على الأدلة. وتتراوح نقاط حوكمة الشركات التراكمية بين 0 و 100. وتكشف تلك النقاط عن امتثال الشركات لمبادئ حوكمة الشركات الجيدة (المذكورة أعلاه). وتكون النتيجة النهائية لحوكمة

[2] رفع مستوى حوكمة الشركات: دراسة لثمانية مؤشرات لسوق الأوراق المالية، البنك الدولي ، يونيو 2013.
3. يتم استخدام هذه الحصص في معظم المنشورات الخاصة بمؤشرات حوكمة الشركات.

الشركات هي المتوسط المرجح بين الأربع فئات من 100 نقطة. ويتمتع مجلس الإدارة بأعلى نسبة مرجحة بمقدار 35 ٪ يليها الإفصاح والشفافية العامة (بنسبة 30 ٪) ، وحقوق المساهمين (بنسبة 25 ٪) ، وحقوق أصحاب المصلحة (بنسبة 10 ٪)[3].

الرسم البياني 2. وزن الأربع فئات

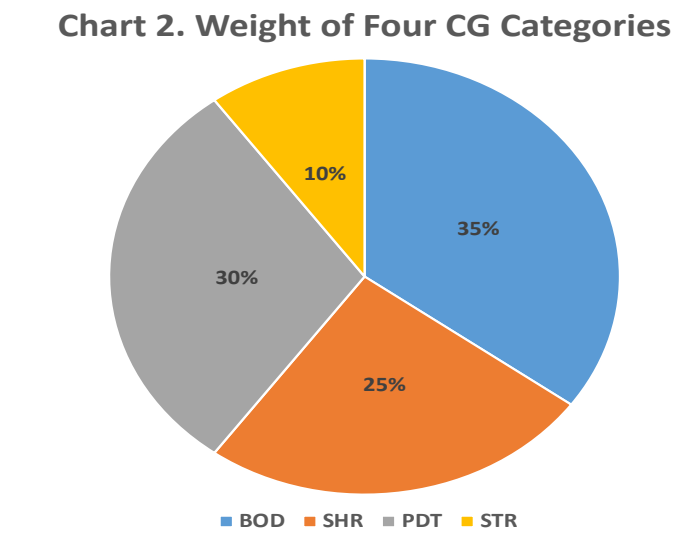

مجلس الإدارة (BOD)
المساهمين (SHR)
الإفصاح العام والشفافية (PDT)
أصحاب المصلحة (STR)

الجزء الثاني: نظرة عامة على مشروع حوكمة الشركات

1. مركز حوكمة الشركات بجامعة الفيصل

الرؤية:

نطمح إلى أن يكون مركز حوكمة الشركات هو المركز الرائد في منطقة مجلس التعاون الخليجي لإجراء البحوث المؤثرة على حوكمة الشركات ولتعزيز أفضل سياسات وممارسات حوكمة الشركات.

الرسالة:

تتمثل مهمة المركز في توفير سياسات وممارسات موثوقة ومستقلة لحوكمة الشركات من خلال تتبع وتقييم ممارسات حوكمة الشركات ، وتحديد التحديات الرئيسية للحوكمة ، وتطوير حلول سليمة تسترشد بالبحوث الجيدة وأفضل ممارسات الحوكمة ، واقتراح توصيات السياسة التي تعالج هذه التحديات.

تأسس مركز حوكمة الشركات في يونيو 2017. وقد تمت الموافقة عليه من قبل كلية إدارة الأعمال، ومجلس العمداء في جامعة الفيصل، ومجلس جامعة الفيصل، ومجلس أمناء جامعة الفيصل، ووزارة التعليم. ومن المتوقع أن يتم تشغيله تشغيلاً كاملاً بحلول يناير 2020. ويوضح الرسم البياني أدناه هيكل المركز بمجرد تشغيله بالكامل: في الوقت الحالي، تعمل إدارة التقييم بكامل قوتها، وقد عُين له مديرًا تنفيذيًا صاحب خبرة عريقة ف القطاع المالي والاستثمارات.

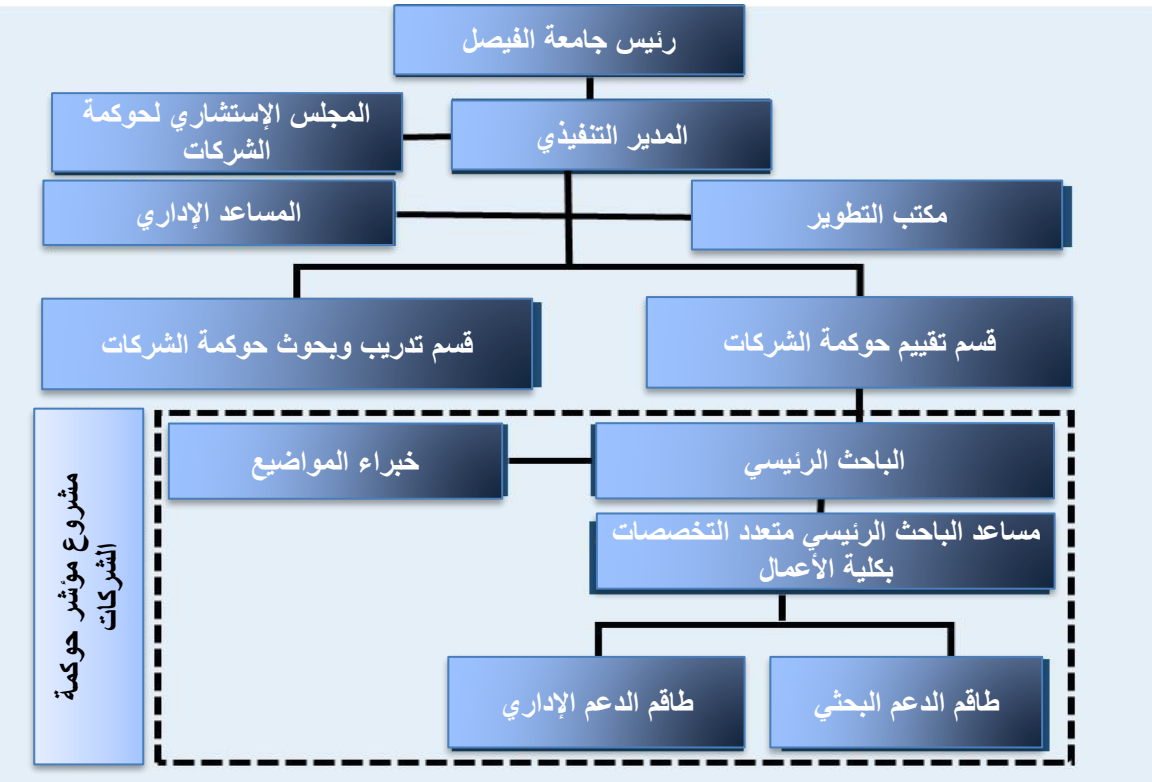

2. نظرة عامة على مشروع مؤشر حوكمة الشركات

هذه هي السنة الثالثة التي يقدم فيها مركز حوكمة الشركات دراسة كبرى لتطوير مؤشر حوكمة الشركات للشركات المتداولة في السوق المالية السعودية (**تداول**). ويعتمد المؤشر على ممارسات حوكمة الشركات للسنة المالية 2017. وتمول الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية المشروع جزئيًا وتشجعه هيئة سوق المال، وهيئة النقد العربي السعودي، ووزارة التجارة والاستثمار.

يعمل فريق متخصص من كلية الأعمال بجامعة الفيصل في مركز حوكمة الشركات مستخدماً نموذج متطور تطوراً جيداً يعمل على تشغيل مبادئ حوكمة الشركات (التي وضعتها هيئة سوق المال و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومدعومة بالمبادئ المصرفية والتأمينية التي طورتها مؤسسة النقد العربي السعودي). الهدف من ذلك هو تصنيف الشركات المتداولة في سوق الأوراق السعودية وفقًا لمدى امتثالها لتلك المبادئ.

يبلغ عمر مشروع مؤشر حوكمة الشركات ثلاث سنوات. في عامه الأول ، الذي انتهى في مايو 2017 ، تعامل المركز مع حسابات مؤشر حوكمة الشركات للسنة المالية 2015 لأكبر 92 شركة متداولة في السوق المالية السعودية - تداول (التي تستحوذ على 95٪ من حجم التداول في **تداول**) . في عامه الثاني ، الذي انتهى في أبريل 2018 ، تعامل المركز مع حسابات مؤشر حوكمة الشركات لجميع الشركات المتداولة في تداول باستخدام القوائم للسنة المالية 2016. أما في عامه الثالث ، فقد أصدر المركز مؤشر حوكمة شركات لجميع الشركات المتداولة في تداول في أبريل 2019 ، **بناءً على مبادئ حوكمة الشركات الجديدة من هيئة السوق المالية**. تلك الأمور هي موضوع هذا التقرير.

3. فريق المشروع

أ. فريق مؤشر حوكمة الشركات التابع لجامعة الفيصل

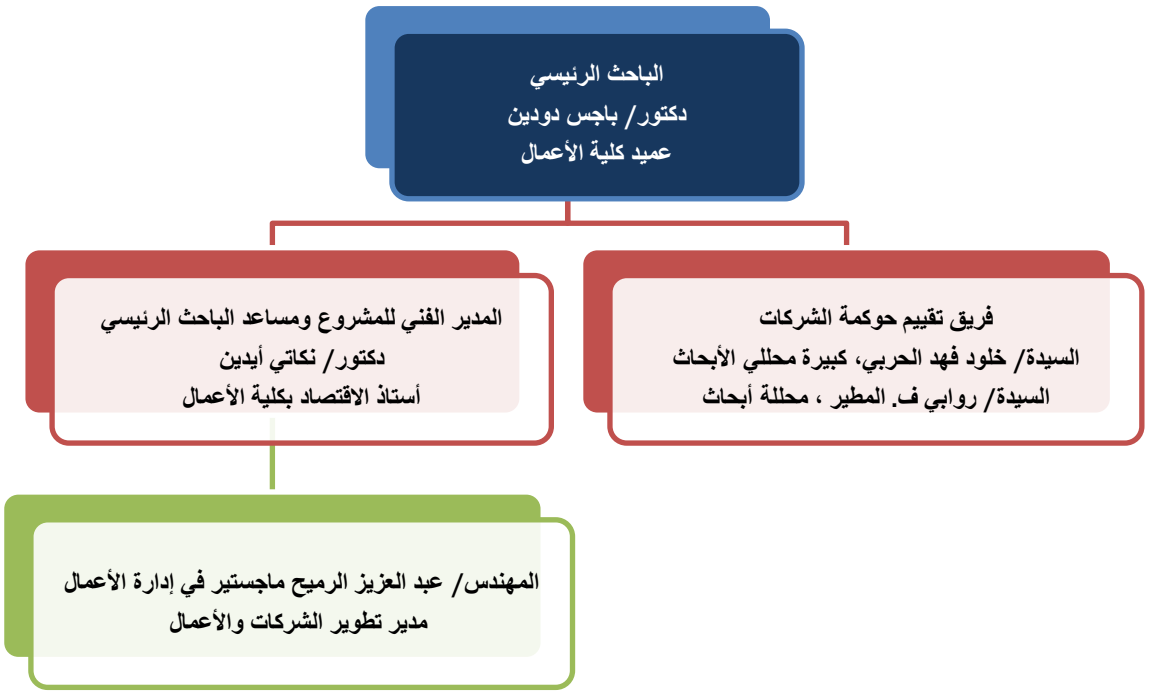

ب. المستشارون الخارجيون

1) **دكتور/ ستيفن ديفيس** • مدير مشارك وكبير زملاء ببرامج حوكمة الشركات والمستثمرين المؤسسيين في كلية الحقوق بجامعة هارفارد • أحد مهندسي إطار حوكمة الشركات العالمي الحالي ، ومقره كلية الحقوق بجامعة هارفارد.	**جامعة هارفرد** **برنامج عن حوكمة الشركات**
2) **شركة كوبيرات للاستشارات** • تقوم هذه الشركة بتصنيفات لحوكمة الشركات منذ عام 2008 • طورت برنامجًا فريدًا لمؤشر حوكمة الشركات • صنفت ما يقرب من 30٪ من شركات مؤشر حوكمة الشركات ببورصة إسطنبول (BIST) ، وأكثر من 50 من الشركات المصدرة للأسهم وأجرت أكثر من 1000 عملية تسجيل نقاط للشركات.	**شركة كوبيرات للاستشارات ، اسطنبول ، تركيا**

4. الجدول الزمني للمشروع والإنجازات الرئيسية

بدأ المشروع باستكشاف نماذج تقييم حوكمة الشركات الدولية الحالية. وكما نوقش من قبل ، من خلال التشاور مع مختلف أصحاب المصلحة ، تم تحديد منهجية سليمة لتقييم 92 شركة في عام 2017. كل عام ، تُحسن المنهجية من خلال ضبط دقيق لضمان دقتها وفعاليتها. ويوضح الجدول الزمني للمشروع والإنجازات الرئيسية خلال السنوات الثلاث الماضية في الرسم البياني أدناه:

السنة الأولى (2017)	السنة الثانية (2018)	السنة الثالثة (2019)
• تم تطوير أداة تقييم لحوكمة الشركات مع 117 متغيرًا • تم تقييم أفضل 92 شركة مدرجة في تداول • كوفئت خمس شركات ذات أعلى نقاط بحوكمة الشركات • تُطبق مبادئ هيئة سوق المال القديمة التي تعززها مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية •	• تم تطوير مؤشرين فرعيين جدد: واحد للمصارف والآخر لقطاع التأمين • تم تقييم 171 شركة مدرجة في تداول • تم اختبار نظام آلي لتقييم وإعداد التقارير لحوكمة الشركات • كوفئت أفضل 5 شركات من حيث الأداء. • تم تطبيق مبادئ هيئة سوق المال القديمة التي تعززها مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	• تم تطوير متغيرات تقييم حوكمة شركات جديدة مستندة إلى مبادئ هيئة سوق المال الجديدة. • تم تقييم جميع الشركات المدرجة في تداول بناءً على 300-400 سمة متوقعة لحوكمة الشركات (المتغيرات). • طُوّر نظامًا آلياً مسجل الملكية للتقييم والإبلاغ يُمَكّن المركز من الاستثمار في جمع البيانات الخاصة بحوكمة الشركات • المقارنات، • تحليلات الاتجاه ، • تقارير مخصصة

	ومؤسسة النقد العربي السعودي	• الإحصاء • الدعم البحثي في حوكمة الشركات بشكل عام. • كوفئت أفضل 8 شركات من حيث الأداء.

5. منهجية مؤشر حوكمة الشركات

أ. عملية تطوير فئات ومتغيرات مؤشر حوكمة الشركات

1. استكشاف ممارسات مؤشر حوكمة الشركات في جميع أنحاء العالم
2. التعاون مع الاستشاريين المعروفين على مستوى العالم
3. الارتباط مع الشركاء المحليين (الهيئة العامة للاستثمار ، وهيئة سوق المال ، وهيئة النقد العربية السعودية ، ووزارة التجارة والاستثمار)
4. تحديد مبادئ حوكمة الشركات للمؤشر بناءً على مبادئ حوكمة الشركات لهيئة سوق المال ، وهيئة النقد العربية السعودية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
5. انشاء أربع فئات لمؤشر حوكمة الشركات مع أكثر من 250 متغير من خلال التشاور
6. تطوير أسئلة لمؤشر حوكمة الشركات بناءً على مبادئ حوكمة الشركات المختارة من خلال التشاور

ب. عدد متغيرات مؤشر حوكمة الشركات

في السنة الأولى، كان لدينا نموذج أساسي فقط (يعتمد على مبادئ هيئة سوق المال القديمة التي تستكملها بعض المبادئ من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) لجميع الشركات، يعمل على تقييم 117 سمة ضمن الفئات الأربع. في السنة الثانية ، قمنا بزيادة عدد المتغيرات إلى 165 (كما أضفنا مبادئ مؤسسة النقد العربي السعودي لقطاع البنوك والتأمين). بالنسبة لهذه الجولة، كان لدينا أكبر عدد من المتغيرات وهو 360 متغير، بسبب التغييرات في مبادئ هيئة سوق المال كما هو موضح أدناه:

الرسم البياني 3. إجمالي عدد المتغيرات في مؤشر حوكمة الشركات (CGI) حسب الأعمال

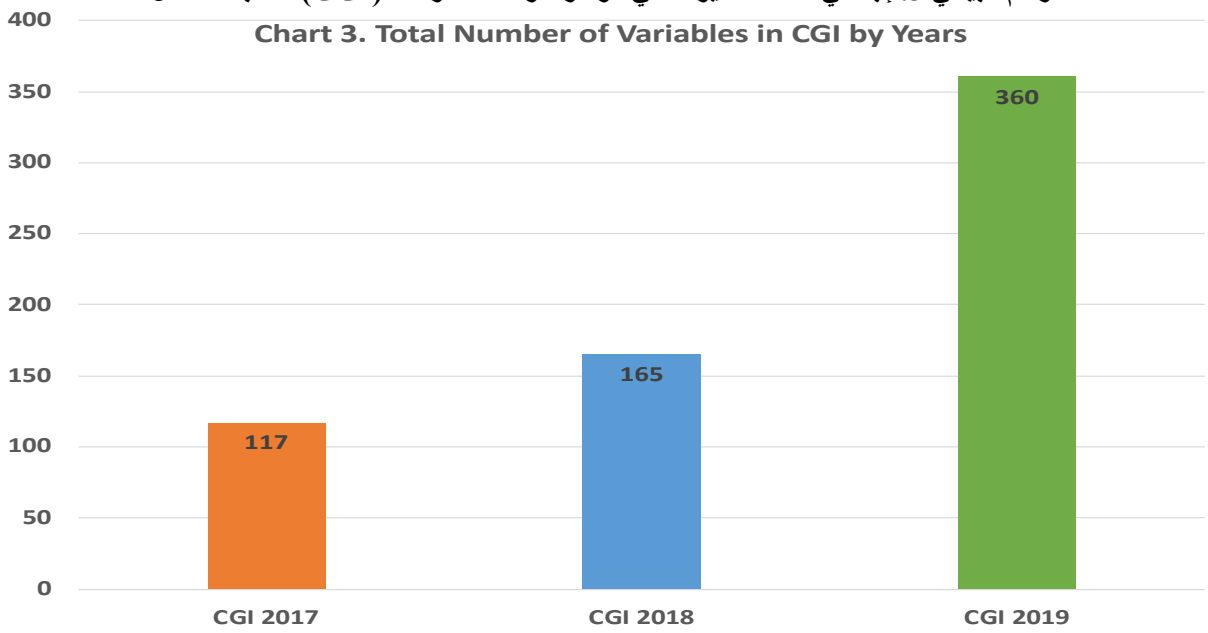

يشتمل النموذج الأساسي في عام 2019 لجميع الشركات على 313 متغيرًا مقسمة إلى أربع فئات ، في حين أن قطاعي البنوك والتأمين لديهم متغيرات إضافية. وكما هو موضح أدناه ، فإن عدد المتغيرات في كل فئة فرعية تتفق مع وزنها في نقاط مؤشر حوكمة الشركات التراكمية:

الرسم البياني 4. عدد المتغيرات في فئات مؤشر حوكمة الشركات

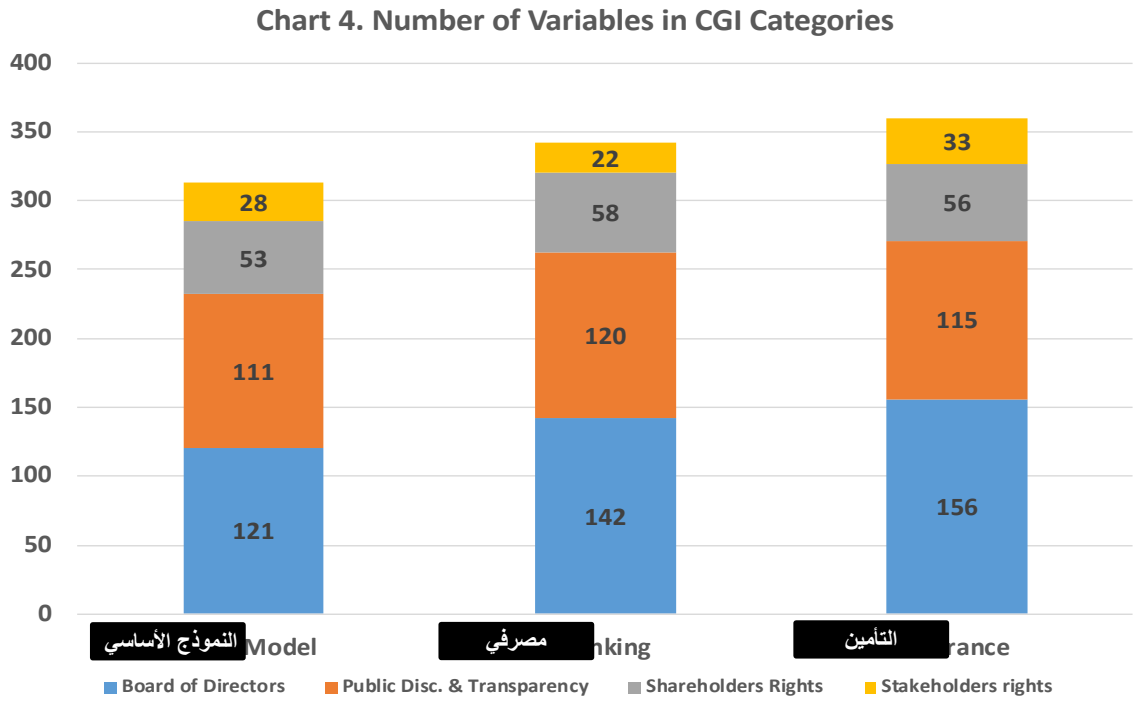

ج. **فئات ومتغيرات مؤشر حوكمة الشركات للنموذج الأساسي**

كما هو موضح أدناه، يتكون النموذج الأساسي من أربع فئات مع 313 متغير.

إجمالي المتغيرات في النموذج الأساسي = 313	
الفئات المقيمة	**المتغيرات الأساسية 313**
الإفصاح العام والشفافية	**111**
1. سياسات وإجراءات الإفصاح	3
2. تقرير المجلس	81
3. تقرير لجنة التدقيق والمراجعة	4
4. الإفصاح من جاني المجلس	3
5. الإفصاح عن المكافآت	5
6. تنفيذ الحوكمة الفعالة	6
7. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	9
مجلس الإدارة	**121**
1. تشكيل المجلس	2
2. تعيين أعضاء مجلس الإدارة	2
3. إنهاء عضوية مجلس الإدارة	2
4. المشاكل التي تؤثر على الاستقلالية	12
5. المهام الرئيسية للمجلس	5
6. توزيع الكفاءات والواجبات	2
7. فصل المناصب	3
8. الرقابة على الإدارة التنفيذية	3
9. اختصاصات الرئيس	1
10. تعيين الرئيس التنفيذي بعد انتهاء خدماته/ها كرئيس لمجلس الإدارة	1
11. مهام وواجبات أعضاء مجلس الإدارة	3
12. إجتماعات مجلس الأدارة	5
13. ممارسة اختصاصات المجلس	1
14. أمين المجلس	5
15. التدريب	1

16. التقييم	3
17. سياسة تضارب المصالح	3
18. مفهوم الأعمال المنافسة	3
19. تشكيل اللجان وعضوية اللجان	7
20. لجنة التدقيق والمراجعة	17
21. لجنة الأجور والمكافئات	12
22. لجنة الترشيح	16
23. لجنة إدارة المخاطر	5
24. تكوين وحدة أو قسم التدقيق الداخلي	1
25. المراجع الخارجي للشركة	6
المساهمون	**53**
1. المعاملة العادلة للمساهمين	3
2. الحقوق المتعلقة بالأسهم	9
3. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة	8
4. توزيع الأرباح	3
5. اختصاصات الجمعية العامة غير العادية	6
6. اختصاصات الجمعية العامة العادية	8
7. جمعية المساهمين	5
8. جدول أعمال الجمعية العامة	3
9. إدارة جمعية المساهمين	8
أصحاب المصلحة	**28**
1. تنظيم العلاقة مع أصحاب المصلحة	7
2. الإبلاغ عن الممارسات غير المتوافقة	5
3. حوافز الموظفين	5
4. سياسة السلوك المهني	5
5. المسؤولية الاجتماعية والمبادرات الاجتماعية	6

د. **فئات ومتغيرات مؤشر حوكمة الشركات لنموذج القطاع المصرفي**

بالنسبة للقطاع المصرفي ، أضفنا إلى النموذج الأساسي 33 متغيرًا إضافية للتأكد من أن البنوك تتبع مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها هيئة السوق المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي، وكذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

إجمالي المتغيرات في نموذج التأمين = 350 المتغيرات الأساسية = 309 | المضاف من مؤسسة النقد العربي السعودي (سمة) = 41		
الفئات المقيمة	الأساس 309	سمة 41
الإفصاح العام والشفافية	111	3
1. سياسات وإجراءات الإفصاح	3	0
2. تقرير المجلس	81	3
3. تقرير لجنة التدقيق والمراجعة	4	0
4. الإفصاح من جاني المجلس	3	0
5. الإفصاح عن المكافآت	5	0
6. تنفيذ الحوكمة الفعالة	6	0
7. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	9	0
مجلس الإدارة	118	33
1. تشكيل المجلس	1	2
2. تعيين أعضاء مجلس الإدارة	2	0
3. إنهاء عضوية مجلس الإدارة	2	0
4. المشاكل التي تؤثر على الاستقلالية	12	1
5. المهام الرئيسية للمجلس	5	0
6. توزيع الكفاءات والواجبات	2	0
7. فصل المناصب	3	0
8. الرقابة على الإدارة التنفيذية	3	0
9. اختصاصات الرئيس	1	0
10. تعيين الرئيس التنفيذي بعد انتهاء خدماته/ها كرئيس لمجلس الإدارة	1	0
11. مهام وواجبات أعضاء مجلس الإدارة	3	9
12. إجتماعات مجلس الأدارة	5	1
13. ممارسة اختصاصات المجلس	1	0
14. أمين المجلس	5	1
15. التدريب	1	0
16. التقييم	3	0
17. سياسة تضارب المصالح	3	0

18. مفهوم الأعمال المنافسة	3	0
19. تشكيل اللجان وعضوية اللجان	7	2
20. لجنة التدقيق والمراجعة	17	5
21. لجنة الأجور والمكافئات	11	4
22. لجنة الترشيح	15	1
23. لجنة إدارة المخاطر	5	6
24. تكوين وحدة أو قسم التدقيق الداخلي	1	1
25. المراجع الخارجي للشركة	6	0
المساهمين	52	0
1. المعاملة العادلة للمساهمين	3	0
2. الحقوق المتعلقة بالأسهم	8	0
3. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة	8	0
4. توزيع الأرباح	3	0
5. اختصاصات الجمعية العامة غير العادية	6	0
6. اختصاصات الجمعية العامة العادية	8	0
7. جمعية المساهمين	5	0
8. جدول أعمال الجمعية العامة	3	0
9. إدارة جمعية المساهمين	8	0
أصحاب المصلحة	28	5
1. تنظيم العلاقة مع أصحاب المصلحة	7	0
2. الإبلاغ عن الممارسات غير المتوافقة	5	0
3. حوافز الموظفين	5	5
4. سياسة السلوك المهني	5	0
5. المسؤولية الاجتماعية والمبادرات الاجتماعية	6	0

ه. **فئات ومتغيرات مؤشر حوكمة الشركات لنموذج قطاع التأمين**

على غرار القطاع المصرفي ، تضع مؤسسة النقد العربي السعودي مجموعات إضافية من المبادئ لقطاع التأمين. لذلك ، أضفنا 33 متغيرًا إلى النموذج الأساسي في تقييم قطاع التأمين. وترتبط المتغيرات المضافة في الغالب بمجلس الإدارة والإفصاح العام كما هو موضح أدناه:

إجمالي المتغيرات في النموذج المصرفي = 341 المتغيرات الأساسية = 308 | المضاف من مؤسسة النقد العربي السعودي (سمة) = 33		
الفئات المقيمة	**الأساس** **308**	**سمة** **33**
الإفصاح العام والشفافية	111	7
1. سياسات وإجراءات الإفصاح	3	0
2. تقرير المجلس	81	5
3. تقرير لجنة التدقيق والمراجعة	4	0
4. الإفصاح من جاني المجلس	3	1
5. الإفصاح عن المكافآت	5	0
6. تنفيذ الحوكمة الفعالة	6	1
7. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	9	0
مجلس الإدارة	116	20
1. تشكيل المجلس	1	2
2. تعيين أعضاء مجلس الإدارة	0	3
3. إنهاء عضوية مجلس الإدارة	2	0
4. المشاكل التي تؤثر على الاستقلالية	12	0
5. المهام الرئيسية للمجلس	5	0
6. توزيع الكفاءات والواجبات	2	0
7. فصل المناصب	3	0
8. الرقابة على الإدارة التنفيذية	3	2
9. اختصاصات الرئيس	1	0
10. تعيين الرئيس التنفيذي بعد انتهاء خدماته/ها كرئيس لمجلس الإدارة	1	0
11. مهام وواجبات أعضاء مجلس الإدارة	3	0
12. إجتماعات مجلس الأدارة	5	0
13. ممارسة اختصاصات المجلس	1	0
14. أمين المجلس	5	0
15. التدريب	1	0
16. التقييم	3	0
17. سياسة تضارب المصالح	3	0

18. مفهوم الأعمال المنافسة	3	0
19. تشكيل اللجان وعضوية اللجان	7	4
20. لجنة التدقيق والمراجعة	17	4
21. لجنة الأجور والمكافئات	12	1
22. لجنة الترشيح	15	2
23. لجنة إدارة المخاطر	4	2
24. تكوين وحدة أو قسم التدقيق الداخلي	1	0
25. المراجع الخارجي للشركة	6	0
المساهمين	53	4
1. المعاملة العادلة للمساهمين	3	1
2. الحقوق المتعلقة بالأسهم	9	3
3. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة	8	0
4. توزيع الأرباح	3	0
5. اختصاصات الجمعية العامة غير العادية	6	0
6. اختصاصات الجمعية العامة العادية	8	0
7. جمعية المساهمين	5	0
8. جدول أعمال الجمعية العامة	3	0
9. إدارة جمعية المساهمين	8	0
أصحاب المصلحة	28	2
1. تنظيم العلاقة مع أصحاب المصلحة	7	0
2. الإبلاغ عن الممارسات غير المتوافقة	5	0
3. حوافز الموظفين	5	0
4. سياسة السلوك المهني	5	0
5. المسؤولية الاجتماعية والمبادرات الاجتماعية	6	2

و. اختيار الشركة لمؤشر الحوكمة وقائمة الشركة

في السنة الأولى ، استخدمنا القيمة السوقية كمعيار رئيسي لتحديد 92 شركة لمؤشر حوكمة الشركات. وحُددت القيمة السوقية المتوسطة كحد أدنى. وقد تم إدراج الشركات التي كان لها سوق متوسط قيمته 2 مليار ريال. المعيار الثاني هو أن الشركة يجب أن تكون مدرجة في السوق لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات. كان هذا لضمان الوقت الكافي لانتقال الشركة من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة. للسنة الثانية وهذا العام ، قمنا بتقييم جميع الشركات المدرجة بشكل فعال وعددهم (169) في تداول. يوفر الجدول أدناه التوزيع القطاعي للشركات التي تم تقييمها من أجل مؤشر حوكمة الشركات:

الجدول 1. قائمة الشركات حسب القطاع

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
البنوك والمؤسسات المالية المتنوعة	16	9.5	9.5
السلع الرأسمالية	12	7.1	16.6
الخدمات التجارية وتجارة التجزئة	8	4.7	21.3
السلع المعمرة والاستهلاكية الخدمات	11	6.5	27.8
الطاقة والمرافق	6	3.6	31.4
الأغذية والمشروبات والمواد الغذائية بالتجزئة	16	9.5	40.8
الرعاية الصحية والدوائية	7	4.1	45.0
التأمين	32	18.9	63.9
المواد	41	24.3	88.2
إدارة العقارات وتطويرها	10	5.9	94.1
الاتصالات والإعلام	5	3.0	97.0
وسائل النقل	5	3.0	100
الإجمالي	169	100	

6. تقييم الشركة وعملية التصنيف

كما هو موضح أدناه ، نحن نتبع خطوات معينة في تقييم وتصنيف الشركات من حيث ممارساتها ومبادئ حوكمة الشركات. أولاً، جمعنا المستندات ذات الصلة المتاحة للجمهور. ثانياً ، قمنا بمراجعة هذه الوثائق لجمع الأدلة لمتغيرات حوكمة الشركات المستخدمة في تقييمنا. ثالثًا ، كتبنا لكل شركة لتوفير أي معلومات مفقودة نحتاجها للتقييم. أخيرًا ، قمنا بمراجعة تقييمنا ونقاطنا المسجلة بناءً على أي أدلة إضافية مقدمة من الشركات.

1. المستندات المطلوبة المجمعة لـعدد 169 شركة

2. استعرض وثائق إثبات الامتثال لمبادئ حوكمة الشركات

3. طلبت من الشركات تقديم أي معلومات مفقودة

4. الشركات المصنفة بناءً على الأدلة التي تم جمعها لممارسات حوكمة الشركات

7. عملية ضمان جودة مؤشر حوكمة الشركات

تم إجراء ضمان الجودة على مرحلتين. أولاً ، قدم الاستشاريون الخارجيون تعليقات على التقييم التجريبي. وتبادلوا تجاربهم الخاصة في التقييم لضمان التقييم الصحيح. ثانياً ، كانت لدينا عملية لضمان الجودة أثناء تصنيف الشركات. ثم أجرينا اجتماعات منتظمة لمراجعة الأعمال التي قام بها محللو تصنيف حوكمة الشركات.

أ. **ضمان الجودة الداخلية**

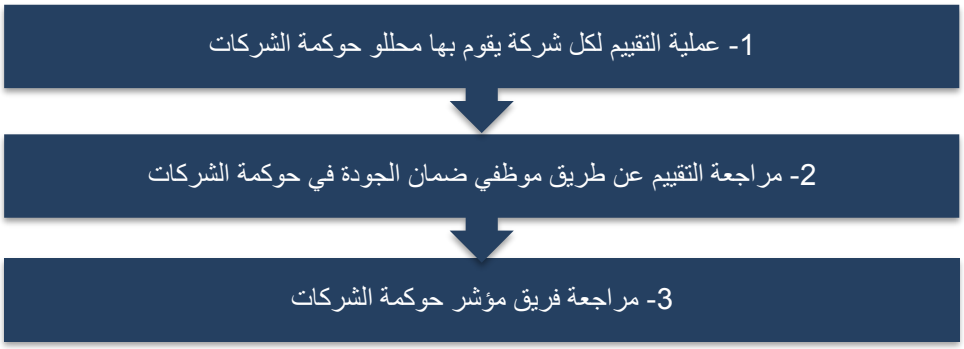

ب. **ضمان الجودة الخارجية**

مراجعة العناصر	الاستشاريون	ردود الفعل المطلوبة
متغيرات وفئات مؤشر حوكمة الشركات منهجية تصنيف مؤشر حوكمة الشركات معايير اختيار الشركة حسب مؤشر حوكمة الشركات التقييم التجريبي لمؤشر حوكمة الشركات	الدكتور ستيفن ديفيس و فريق كوبيرات الاستشاري	الهيئة العامة للاستثمار وهيئة سوق المال وهيئة النقد العربية السعودية ووزارة التجارة والاستثمار

8. عناصر ومقياس مؤشر حوكمة الشركات

استخدمنا النماذج الثلاثة المختلفة (النموذج الأساسي، نموذج المصارف، نموذج قطاع التأمين) في تصنيف الشركات. فكل فئة يتم تقييمها بمؤشر مابين (0-100) نقطة. ويكون مؤشر حوكمة الشركات النهائي هو المتوسط المرجح للأربع فئات على 100 نقطة. وتكشف نقاط حوكمة الشركات عن امتثال الشركات لمبادئ حوكمة الشركات الجيدة التي تحددها هيئة سوق المال وهيئة النقد العربية السعودية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتكون الفئات الأربع وأوزانها في النتيجة النهائية لـحوكمة الشركات على النحو التالي[3]:

- مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (35٪)
- حقوق المساهمين والجمعية العمومية (25٪)
- الإفصاح العام والشفافية (30٪)
- أصحاب المصلحة (10 ٪)

3 يتم تحديد وزن الفئات الفرعية بناءً على أهميتها النسبية وعدد المعايير والأدلة التجريبية والممارسات الدولية.

تكون أقل نقاط تراكمية لحوكمة الشركات هي صفر مما يعني عدم الامتثال لمبادئ حوكمة الشركات الجيدة المقاسة من خلال المتغيرات. وتكون أعلى نقاط تراكمية لحوكمة الشركات هي 100 مما يعني امتثالاً بنسبة 100 ٪ بالمبادئ المقيمة. يوفر الجدول الأول أدناه منهجية التصنيف لجميع الفئات استنادًا إلى الامتثال لمبادئ حوكمة الشركات بينما يوضح الجدول الثاني مقياس تصنيف حوكمة الشركات:

الجدول 2. منهجية التصنيف لفئات مؤشر حوكمة الشركات

التصنيفات	المتغيرات	النقاط المكتسبة			إجمالي الفئات	الوزن	الإجمالي التراكمي
	#	نعم	جزئي	لا			
مجلس الإدارة (إلزامي)[4]	104	0.5	0.25	0	100	0.35	100
مجلس الإدارة (طوعي)	17	1	0.5	0			
حقوق المساهمين (إلزامي)	43	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	100	0.25	
حقوق المساهمين (طوعي)	9	1	0.5	0			
الإفصاح والشفافية العامة (إلزامي)	92	0.5	0.25	0	100	0.30	
الإفصاح والشفافية العامة (طوعي)	19	1	0.5	0			
حقوق أصحاب المصلحة (إلزامي)	11	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	100	0.10	
حقوق أصحاب المصلحة (طوعي)	17	1	0.5	0			

BOD: مجلس الإدارة؛ SHR: حقوق المساهمين؛ PDT: الإفصاح العام والشفافية ؛ STR: حقوق أصحاب المصلحة ؛ م: الامتثال إلزامي ؛ ط: الامتثال طوعي؛ ف: فئوي. كم: تراكمي (مطبع)

الجدول 3. مقياس تصنيف مؤشر حوكمة الشركات

النقاط	التقييم بالحروف	الوصف
100-90	أ	ممتاز
89-80	ب	جيد جدا
79-70	ج	جيد
69-60	د	مقبول
أقل من 60	هـ	ضعيف جدا

[4] باتباع توصيات هيئة سوق المال، نعطي وزنًا أكبر لمبادئ حوكمة الشركات الطوعية. فالشركة تربح نصف نقطة إذا كان مبدأ حوكمة الشركات إلزاميًا بينما تحصل على نقطة كاملة إذا كانت المبدأ طوعي.

الجزء الثالث: تحليل موجز لنقاط مؤشر حوكمة الشركات

1. النتائج الإجمالية

يكون إجمالي نقاط حوكمة الشركات عبارة عن نتيجة مركبة من الفئات الأربع بناءً على الأوزان المذكورة سابقًا. يوضح الجدول أدناه المتوسط الحسابي، والعدد المتوسط والانحراف المعياري، والحد الأدنى للنقاط، والحد الأقصى لنقاط الشركات المقيمة. تتراوح نقاط حوكمة الشركات التراكمية بين 46 نقطة إلى 87 نقطة بمتوسط 66 وانحراف معياري قدره 9. وهذا يدل على أن الشركات تختلف اختلافًا كبيرًا من حيث ممارساتها لحوكمة الشركات. بناءً على القيمة المتوسطة، سجل النصف العلوي من الشركات 65 أو أعلى ، بينما سجل النصف الآخر أقل من 65 نقطة. هذا يعني ، بشكل عام ، أن الشركات تعمل بشكل جيد من حيث حوكمة الشركات على الرغم من أن لديها مساحة كبيرة للتحسين. ويشير متوسط النقاط التراكمية لحوكمة الشركات الخاص بجميع الشركات إلى تحسن كبير في مجالات الإفصاح العام.والشفافية. مع ذلك ، فإن النقاط الخاصة بفئات حوكمة الشركات الثلاث الأخرى تظهر حاجة كبيرة للتحسين لتحقيق معايير حوكمة الشركات العالية المنشأة حديثًا.

الجدول 4. ملخص احصائيات مؤشر حوكمة الشركات السعودي لعام 2019

	النقاط التراكمية لحوكمة الشركات	نقاط مجلس الإدارة	نقاط المساهمين	نقاط الإفصاح العام والشفافية	نقاط أصحاب المصلحة
عدد الشركات	169	169	169	169	169
المتوسط الحسابي	66,32	68.30	72.54	72.45	25.22
القيمة المتوسطة	65,00	68,00	73,00	72,00	16,00
الإنحراف المعياري	8,91	11,47	7,80	8,69	22,19
الحد الأدنى	46,00	43,00	30,00	51,00	0,00
الحد الأقصى	87,00	90,00	93,00	92,00	85,00

كما هو موضح في الرسم البياني 5 ، سجلت الشركات تقدير "جيدًا" من حيث ممارسات حوكمة الشركات الخاصة بها فيما يتعلق بالإفصاح العام والشفافية وحقوق المساهمين ، بينما كان أداءها أقل قليلاً من حيث مجلس الإدارة. من ناحية أخرى ، تعتبر نقاط حقوق أصحاب المصلحة "ضعيفة جدًا" ، على الرغم من أنها أفضل قليلاً من العام الماضي. في الواقع، فعندما نقارن بنتائج حوكمة الشركات لعام 2018 ، نجد أن نقاط أصحاب المصلحة والافصاح العام والشفافية قد زادت، في حين **انخفضت نقاط مجلس الإدارة والمساهمين بسبب المعايير العليا التي وضعتها مبادئ هيئة سوق المال الجديدة**. على الرغم من أن نقاط مجلس الإدارة منخفضة مقارنة بنقاط المساهمين والإفصاح العام والشفافية ، إلا أن الشركات تبلي بلاءً حسناً من حيث تلبية الحد الأدنى من المتطلبات للفئة الفرعية لمجلس الإدارة. بشكل عام ، تعمل الشركات بشكل جيد عندما يكون المبدأ إلزاميًا بسبب معاقبتها في حالة عدم الامتثال. ومع ذلك ، إذا كان مبدأ حوكمة الشركات اختياريًا ، فلن تتبعه الشركات إلا إذا كانت مقتنعة بقيمته المضافة.

مقارنةً بالعام الماضي ، على الرغم من أن عدد السمات التي تم تقييمها قد زاد بأكثر من الضعف ، فقد ارتفع متوسط النقاط من 64 إلى 73 في حالة الإفصاح العام والشفافية. يمثل متوسط الزيادة المكون من تسع نقاط في عام واحد فقط بين جميع الشركات المدرجة ، على

الرغم من المعايير العالية المنشأة حديثًا ، شهادة واضحة على التحسن الكبير في هذه الفئة. وقد لوحظت قصة نجاح مماثلة في فئة حقوق أصحاب المصلحة. على الرغم من مضاعفة السمات التي تم تقييمها ، تمكنت الشركات من زيادة متوسط نقاط حقوق أصحاب المصلحة بمقدار سبع نقاط. من ناحية أخرى ، انخفضت النقاط الخاصة بفئات مجلس الإدارة وحقوق المساهمين بشكل ملحوظ مقارنة بالعام الماضي.

من المهم الإشارة إلى أننا شهدنا اتجاهًا متناميًا على المستوى الدولي من حيث إعطاء أهمية أعلى لحقوق أصحاب المصلحة. في أغسطس 2019 ، أصدر 181 من كبار المديرين التنفيذيين لكبرى الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية ، بما في ذلك أمازون وكوكا كولا و ديل و إكسون و فورد و بيبسي و وال مارت بالإضافة إلى قادة الشركات المالية الكبرى مثل بنك أمريكا و بلاك روك و سيتي جروب و جولد مان ساكس و جي بي مورجان و مورجان ستانلي و فانجارد، بيانًا قالوا فيه إن شركاتهم ملتزمة بتوفير القيمة لجميع أصحاب المصلحة ، وليس فقط للمساهمين.

الرسم البياني 5. متوسط نقاط مؤشر حوكمة الشركات لعدد 169 شركة

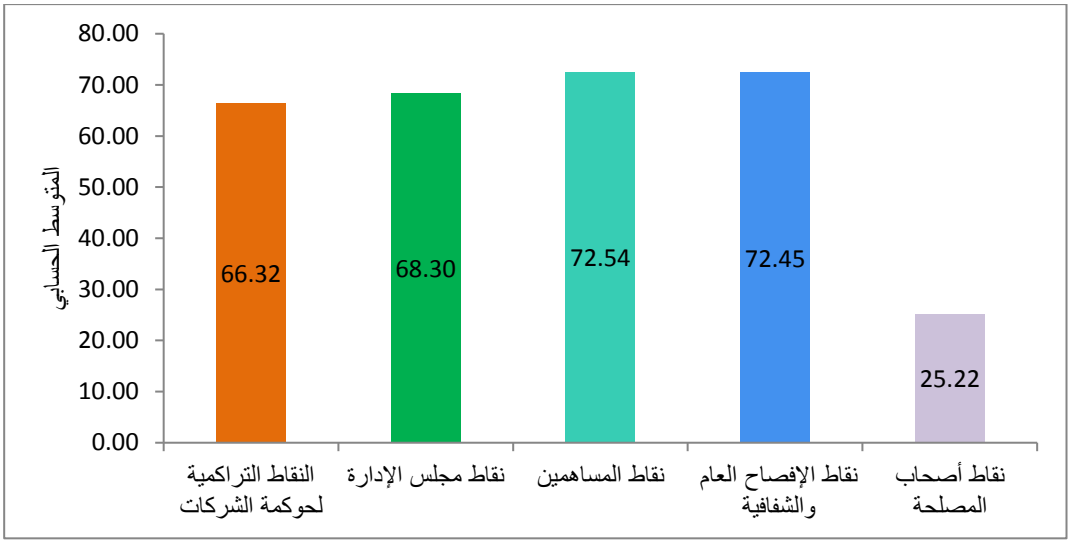

القيمة المتوسطة لنقاط مؤشر حوكمة الشركات لعام 2019 هي 66 من أصل 100. لذا فإن نقاط هذا العام هي نفسها تقريبا في العام الماضي. هذا ليس سيئًا بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في عدد المتغيرات بناءً على معايير حوكمة الشركات الأعلى التي تم استخدامها هذا العام. يوضح توزيع النقاط أن بعض الشركات سجلت نتائج أقل بكثير من المتوسط بينما كانت معظم الشركات موزعة حول المتوسط. الانحراف المعياري هو 9 لعام 2019 ، وهو أعلى بقليل مما كان عليه في السنوات السابقة. كان الانحراف المعياري 8 لكل من عامي 2018 و 2017. وإذا كانت الشركات التي حصلت على نقاط منخفضة جدًا قد قدمت إرشادات جيدة بشأن تحسين نتائجها ، فإن متوسط نقاط مؤشر حوكمة الشركات ستتحسن بشكل كبير.

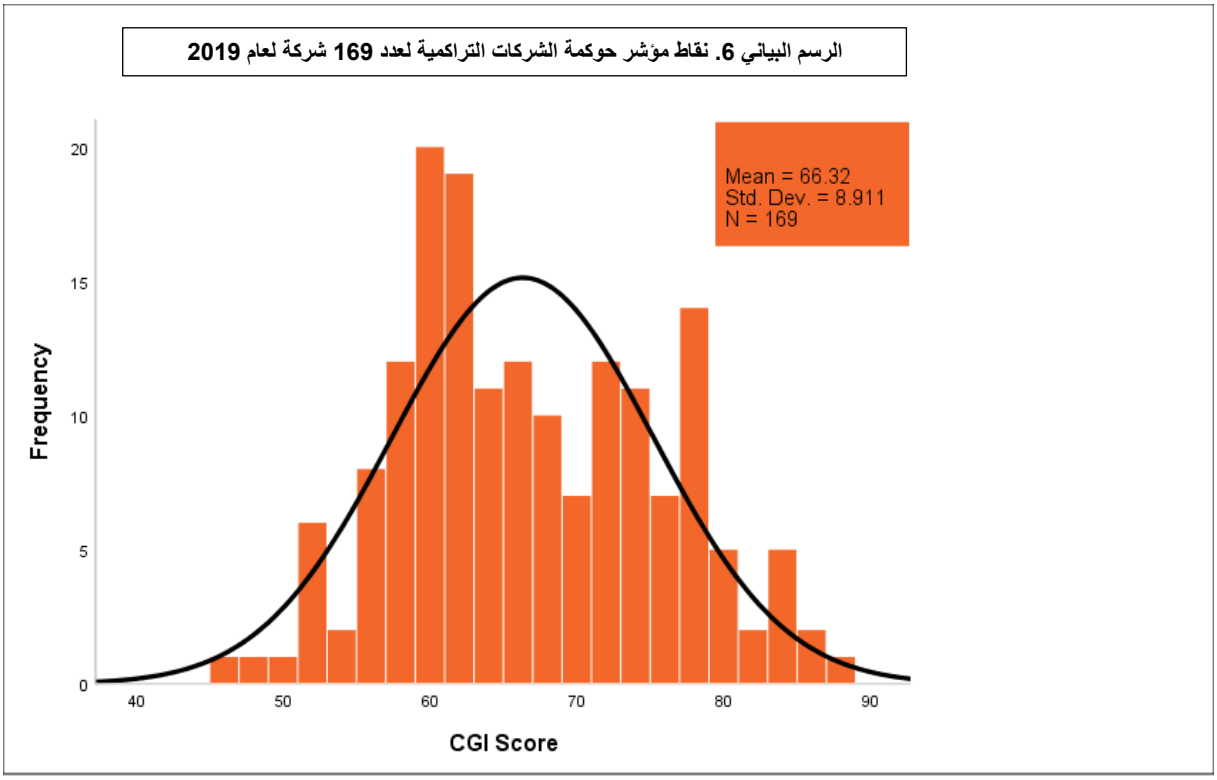

القيمة المتوسطة لنقاط مجلس الإدارة لعام 2019 هي 68 من أصل 100. وهي أقل من نقاط عام 2017 البالغة 82 نقطة، وأيضاً أقل من نقاط عام 2018 البالغة 78 نقطة. ربما يرجع هذا إلى حقيقة أنها كانت السنة الأولى لتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات لهيئة سوق المال الجديدة. قد تحتاج الشركات إلى بعض الوقت لتبني المبادئ الجديدة بالكامل. ويكون التوزيع ثنائي والانحراف المعياري هو 11 لهذا العام ، وهو أعلى من كل من 2018 و 2017 ، حيث كان الانحراف المعياري 8 لعام 2018 ، و 7 لعام 2017. وتخبرنا الزيادة في الانحراف المعياري أن هذا العام به شركات أكثر لديها نقاط تنتشر بشكل كبير من المتوسط. ويوضح الرسم البياني أن أكثر من عشرين شركة لديها نقاط مجلس الإدارة أقل من 50. من ناحية أخرى ، سجل نحو 20 في المائة من الشركات 80 نقطة أو أكثر.

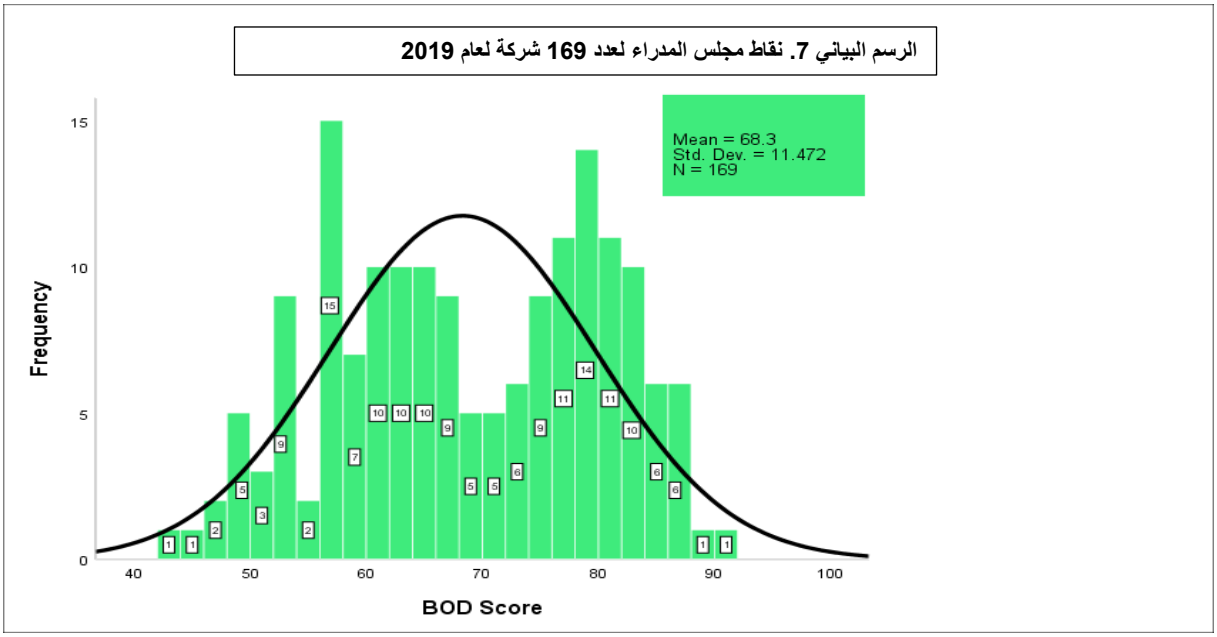

القيمة المتوسطة لنقاط حقوق المساهمين لعام 2019 هي 73 من أصل 100. وهي أقل قليلاً من نقاط عام 2018. على عكس نقاط مجلس الإدارة، فإن لديها انحراف معياري أصغر بكثير. الانحراف المعياري هو 8 لهذا العام وكان 11 في عام 2017 ، و 10 في عام 2018. هذا يدل على أن الانحراف المعياري قد انخفض وأن عددًا أكبر من الشركات لديها نقاط تقترب إلى متوسط النقاط. بمعنى آخر ، باستثناء العديد من العناصر الخارجية، فإن معظم الشركات سجلت نقاطها حول المتوسط. سجلت عشر شركات 60 نقطة فقط أو أقل بينما سجل أكثر من ثلاثين شركة 80 نقطة أو أعلى. هذا يعني أن الشركات تولي المزيد من الاهتمام لمصالح المساهمين. يرجى ملاحظة الفرق الحاد بين الرسمين البيانيين: مجلس الإدارة والمساهمين.

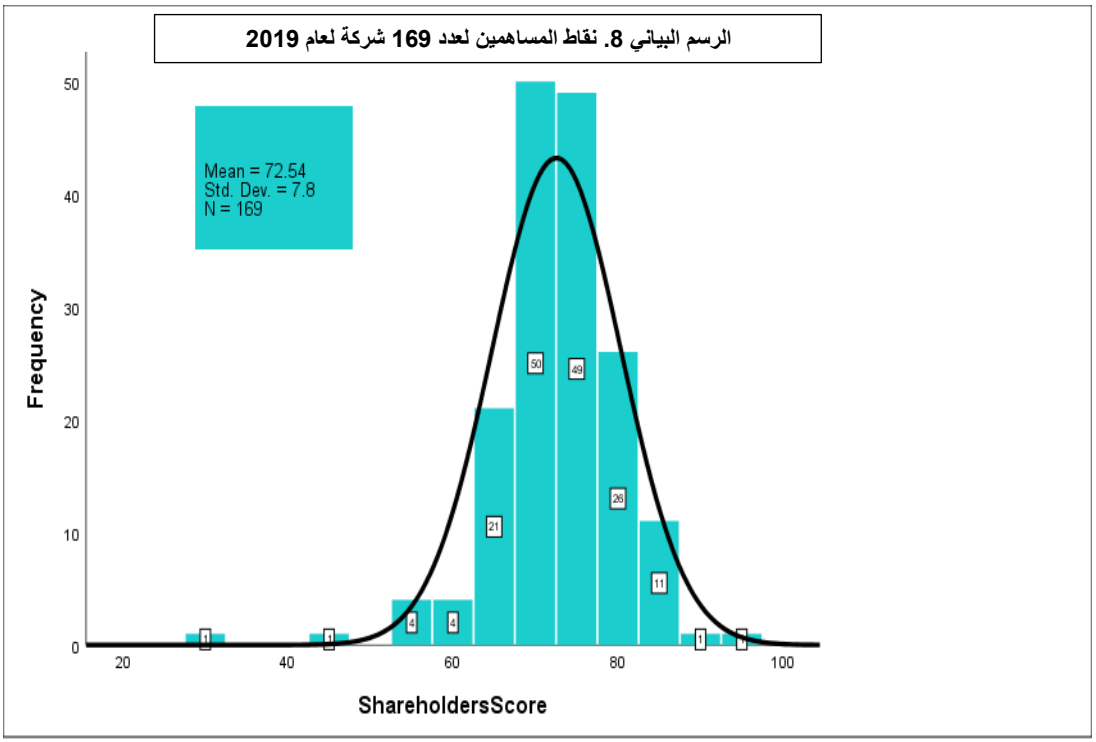

القيمة المتوسطة لنقاط الإفصاح العام والشفافية لعام 2019 هي 73 من أصل 100. وهي أعلى بكثير من نقاط عام 2017 البالغة 59 نقطة، وأيضاً أعلى من نقاط عام 2018 البالغة 64 نقطة؛ وهذا تحول كبير تجاه اليمين. هذا يعني أن الشركات تولي أهمية متزايدة للإفصاح العام والشفافية. ويعتبر التحسن المستمر في هذه الفئة خبراً مرحب به لإحداث تغيير إيجابي في ثقافة الشركات. ويشير الانحراف المعياري المنخفض نسبياً إلى أن التغييرات موزعة بالتساوي عبر الشركات. ويكون الانحراف المعياري لهذا العام 9، وكان 11 في 2018 و 13 في عام 2017. مرة أخرى ، هذا يدل على أن الشركات تواصل إعطاء المزيد من الاهتمام لمصالح المساهمين من خلال توفير المزيد من الشفافية.

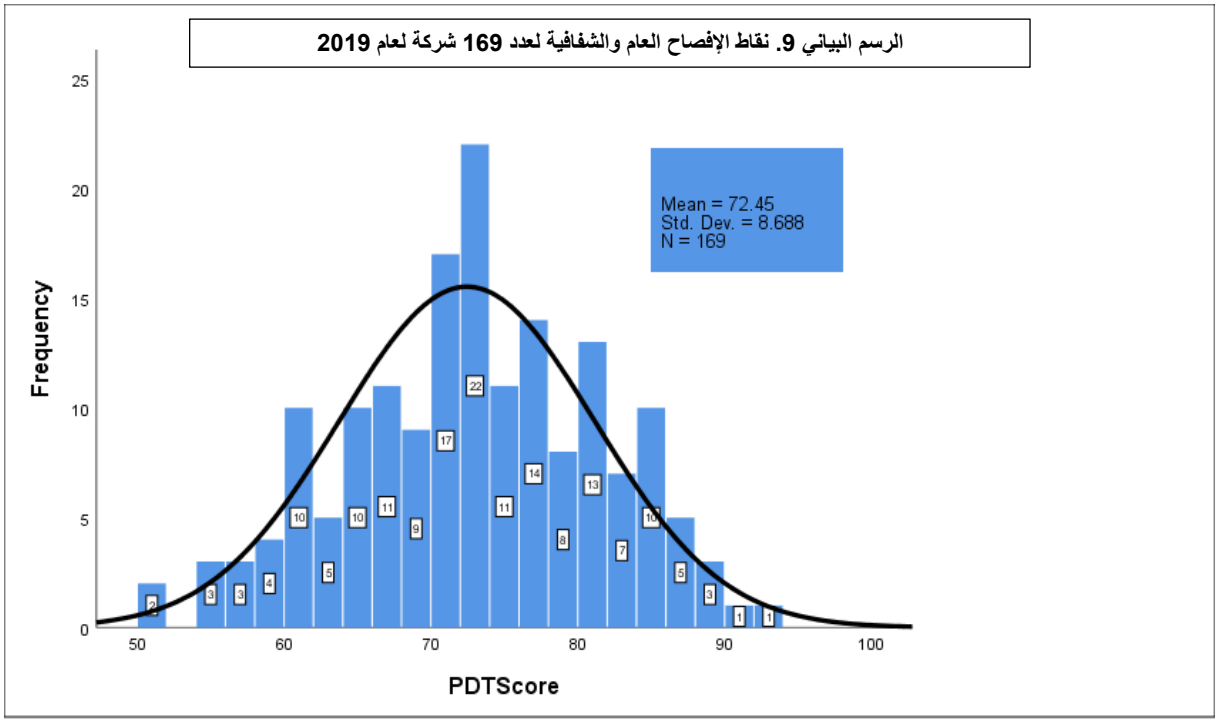

القيمة المتوسطة لنتائج أصحاب المصلحة لعام 2019 هي 25 نقطة من 100. هذه القيمة أعلى من نقاط عام 2018 البالغة 18 نقطة على الرغم من مضاعفة المتغيرات المقيمة. وتتميز النتيجة بانحراف معياري عالٍ يخبرنا أن قيم البيانات تنتشر أكثر من النقاط المتوسطة. ونظرًا لأن هناك بيانات أقل مجمعة حول المتوسط، فإن هذا يدل على أن هناك بعض الشركات التي تتمتع بنقاط عالية جدًا لأصحاب المصلحة وبعض الشركات التي لديها نقاط منخفضة جدًا لأصحاب المصلحة. في الواقع ، سجل ما يقرب من عشرين شركة أكثر من 60. ربما ، يجب أن تكون أفضل الممارسات التي تقوم بها هذه الشركات هي دراسات حالة لتوجيه الشركات الأخرى. على الرغم من أن نقاط حقوق أصحاب المصلحة لا تزال أقل بكثير من المستوى المقبول ، إلا أن التحسن السنوي التدريجي يعد دفعة إيجابية في الاتجاه الصحيح.

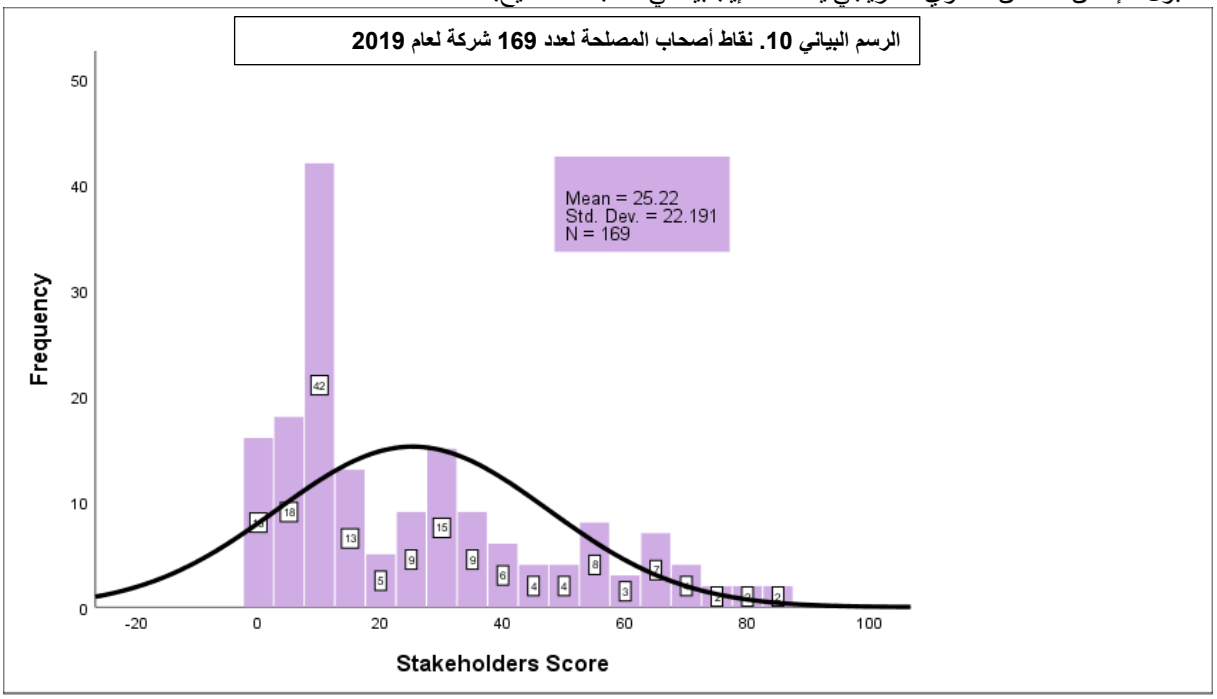

2. الشركات الأعلى تصنيفاً مع أعلى نقاط لمؤشر حوكمة الشركات

في مؤتمر حوكمة الشركات المنعقد في 29 أبريل 2019 ، قدمنا جوائز لخمس شركات في القطاعات غير المالية وثلاث شركات في القطاعات المالية بناءً على النقاط التراكمية لمؤشر حوكمة الشركات. ونحن نتوقع منافسة صحية بين الشركات فيما يتعلق بالممارسات الجيدة لحوكمة الشركات. لقد أصدرنا أسماء أكبر 17 شركة (11 شركة من أفضل الشركات أداءً في القطاع غير المالي و 6 من أفضل الشركات أداءً في القطاع المالي) مع معلومات تصنيفها الموضحة أدناه:

الشركات المصنفة كأعلى 11 شركة داخل القطاعات غير المالية

التصنيف	اسم الشركة
الأول	مجموعة فتيحي القابضة
الثاني	شركة الاسمنت العربية
الثالث	شركة نجران للأسمنت
الرابع	شركة المراعي
الخامس	الشركة السعودية للخدمات الأرضية
السادس	مجموعة صافولا
السابع	شركة التعدين العربية السعودية
الثامن	شركة الاتصالات السعودية
التاسع	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات
العاشر	الشركة السعودية للصناعات الأساسية
الحادي عشر	شركة الشرق الاوسط للورق

الشركات المصنفة كأعلى 6 شركة داخل القطاعات المالية

التصنيف	اسم الشركة
الأول	البنك السعودي للاستثمار
الثاني	شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني
الثالث	شركة التأمين التعاوني
الرابع	شركة الأهلي للتكافل
الخامس	شركة الجزيرة تكافل تعاوني
السادس	مصرف الراجحي

أصدرنا أيضًا أسماء عدد 19 شركة ضمن القطاعات غير المالية و 6 شركات ضمن القطاعات المالية:

الشركات المصنفة ما بين 12 إلى 30 في القطاعات غير المالية

(ترتيب هجائي حسب الاسم)

شركة أسواق عبدالله العثيم
مجموعة السريع التجارية والصناعية
شركة اليمامة للصناعات الحديدية
شركة الخليج للتدريب والتعليم
مجموعة الطيار للسفر
شركة الصناعات الكهربائية

شركة اتحاد اتصالات
شركة فواز عبدالعزيز الحكير
شركة اسمنت حائل
شركة جرير للتسويق
شركة لازوردي للمجوهرات
شركة مكة للإنشاء والتعمير
الشركة الوطنية للتنمية الزراعية
شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات
الشركة السعودية للصناعات المتطورة
شركة الخطوط السعودية للتموين
الشركة العربية السعودية للأسمدة
الشركة السعودية لخدمات السيارات
شركة تكوين المتطورة للصناعات

الشركات المصنفة بين 7 إلى 12 في القطاع المالي

شركة الصقر للتأمين التعاوني
شركة متلايف AIG ANB للتأمين التعاوني
البنك الأهلي التجاري
بنك الرياض
الشركة السعودية العربية للتأمين التعاوني
الشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني

3. تحليل متعدد القطاعات لفئات حوكمة الشركات

لقد أجرينا تحليلًا متعدد القطاعات لمعرفة ما إذا كانت الشركات تختلف من حيث ممارساتها لحوكمة الشركات بالقطاع العام حسب القطاعات. وقد جمعنا بعض القطاعات المتميزة بناءً على صلتها بالتصنيف. يوضح الرسم البياني أدناه مقارنة موجزة لنقاط مؤشر حوكمة الشركات المتراكمة ونقاط الفئات الفرعية لجميع القطاعات الاثني عشر. نقدم فيما يلي تحليلات مفصلة. ومع ذلك ، فمن الواضح أن نقاط حقوق المساهمين ونقاط الإفصاح والشفافية العامة تعتبر أعلى نسبيًا من غيرها في القطاعات. هذه علامة واضحة على أن الشركات تولي اهتمامًا أكبر بحقوق المساهمين.

الرسم البياني 11. متوسط النقاط المقارن حسب القطاعات

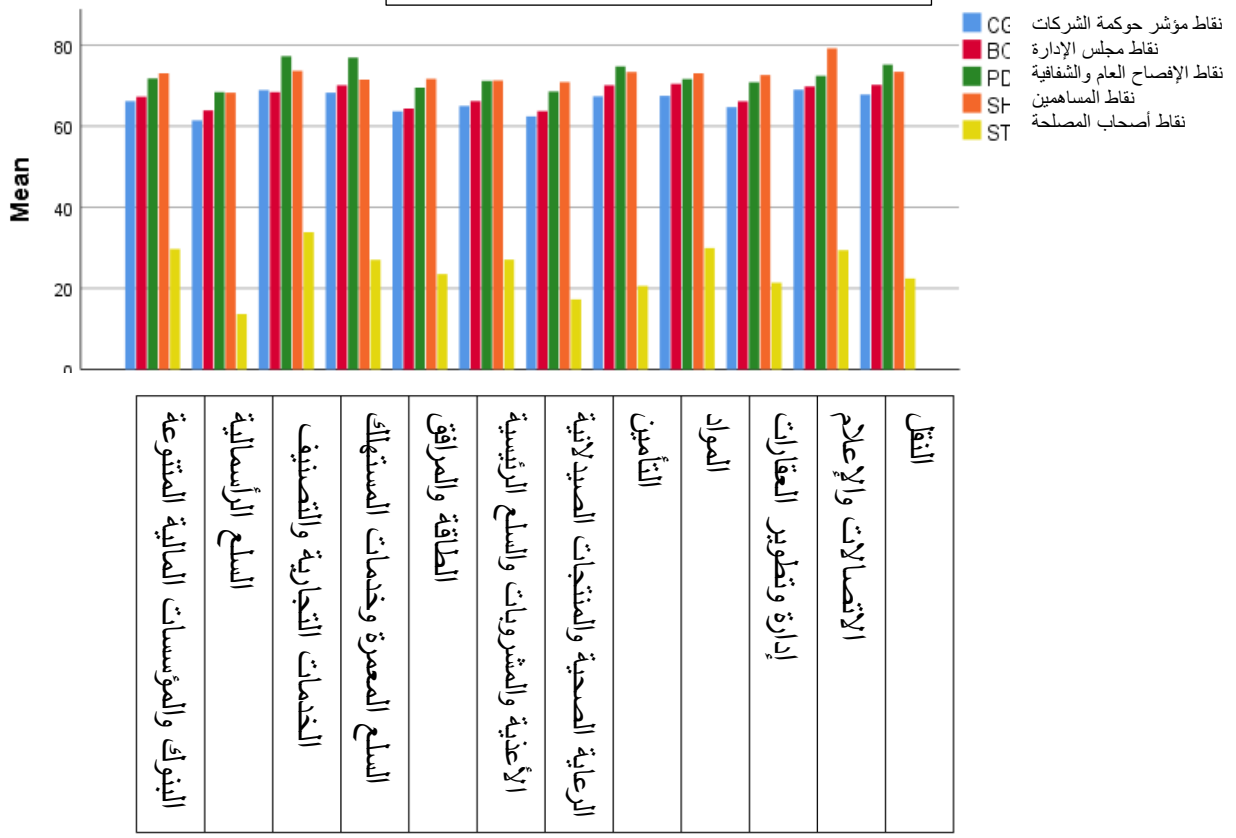

يوضح الرسم البياني أدناه أن النقاط التراكمية لمؤشر حوكمة الشركات تتراوح من أقل متوسط للنقاط من 61 من 100 لقطاع السلع الرأسمالية إلى أعلى متوسط للنقاط من 69 من 100 لكل من قطاع الخدمات التجارية وتجارة التجزئة وقطاع الاتصالات والإعلام (TM). وقد سجلت قطاعات الرعاية الصحية والطاقة والمرافق والعقارات انخفاضًا نسبيًا ، في حين سجلت قطاعات السلع المعمرة والخدمات والنقل وقطاع الخدمات التجارية وتجارة التجزئة وقطاع الاتصالات والإعلام ارتفاعًا نسبيًا. على الرغم من أن التباين القطاعي ليس جوهريًا ، إلا أنه لا يزال يكشف عن ضعف منخفض نسبيًا في قطاعات السلع الرأسمالية والرعاية الصحية والأدوية.

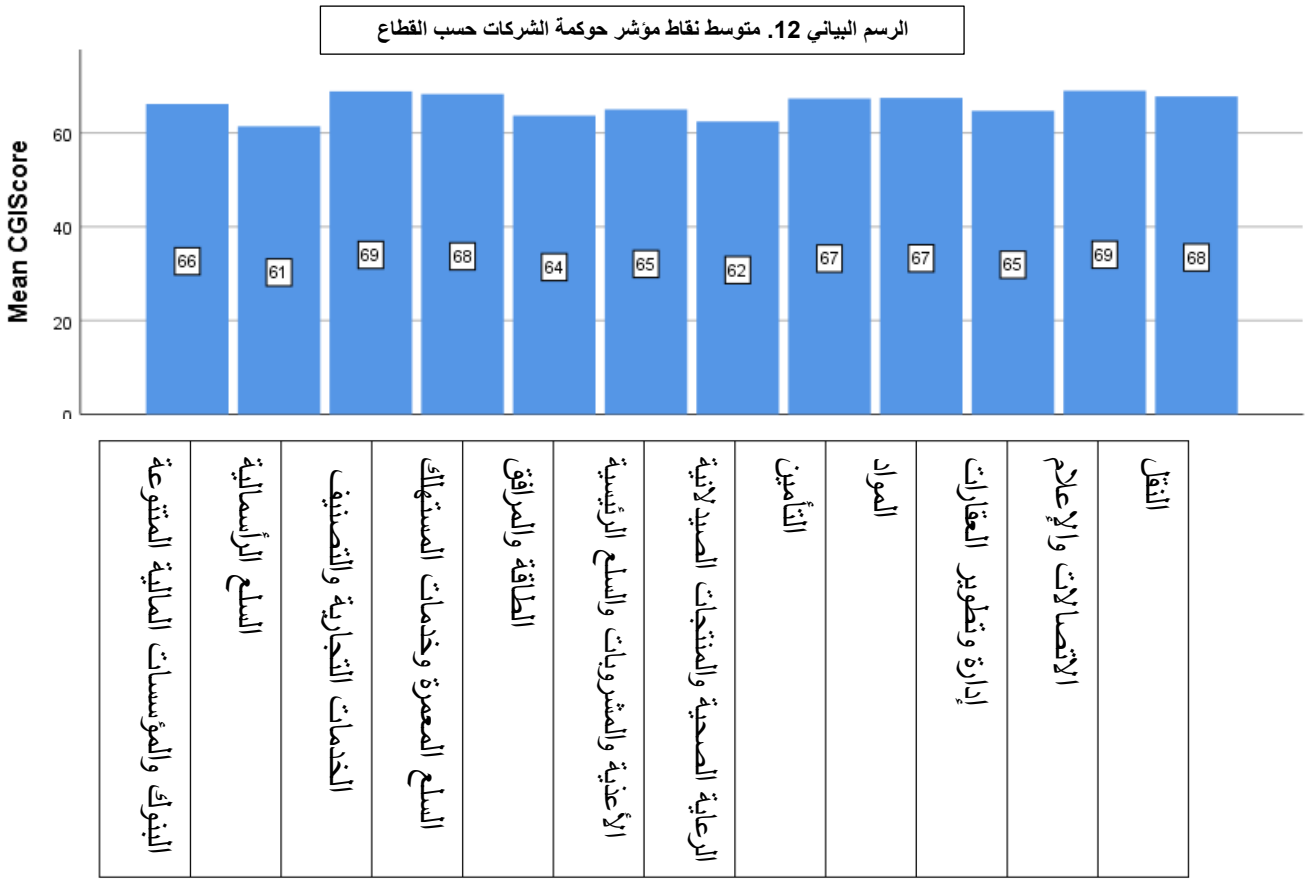

يوضح الرسم البياني أدناه نقاط مجلس الإدارة في اثني عشر قطاعًا. يكون التباين منخفضًا نسبيًا مقارنةً بالنقاط التراكمية لمؤشر حوكمة الشركات، مع الحد الأدنى البالغ 64 نقطة والحد الأعلى البالغ 70 نقطة. وقد سجلت قطاعات الرعاية الصحية والطاقة والسلع الرأسمالية انخفاضًا. وحققت قطاعات النقل والمواد الاستهلاكية المعمرة و قطاع الاتصالات والإعلام نقاط عالية نسبيًا. وتحتاج القطاعات ذات النقاط المنخفضة نسبيًا إلى بعض الدعم لتعزيز ممارسات حوكمة الشركات الخاصة بها. كما هو موضح في الجزء 1 ، بالنسبة للنموذج المصرفي ، أضفنا 41 متغيرًا جديدًا بناءً على لوائح مؤسسة النقد العربي السعودي. وبينما نجد أن 33 من هذه المتغيرات مرتبطة بمجلس الإدارة ، إلا أن 3 منهم فقط مهتمون بـالإفصاح والشفافية العامة . لذلك ، ليس من المستغرب أن تحصل على نقاط منخفضة نسبيا لمجلس الإدارة للقطاع المصرفي. ومن المثير للاهتمام ، أنه على الرغم من وجود مراجعة مماثلة لقطاع التأمين مع 20 متغير إضافي لمجلس الإدارة، إلا أنها لا تزال قادرة على الحصول على نقاط جيدة نسبيًا.

الرسم البياني 13. متوسط نقاط مجلس الإدارة حسب القطاع

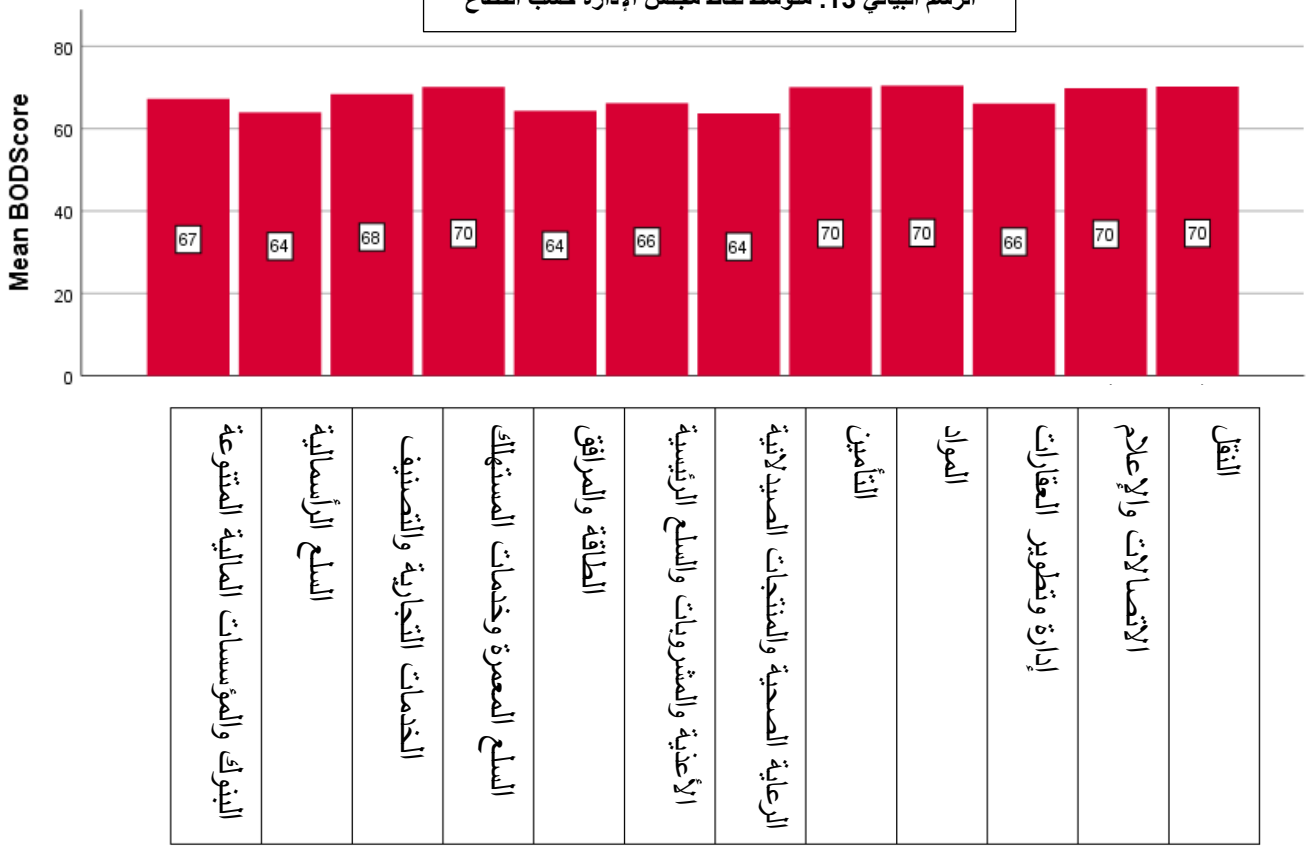

يوضح الرسم البياني أدناه متوسط نقاط الإفصاح العام والشفافية حسب القطاعات. فقد سجلت جميع القطاعات بشكل عام ما بين 68 و 77 من 100 نقطة. وتشير النقاط المرتفعة نسبيًا مقارنةً بفئات حوكمة الشركات الأخرى إلى أن مبادئ حوكمة الشركات المتعلقة بـالإفصاح والشفافية العامة أصبحت أكثر استيعابًا في جميع القطاعات. وقد سجلت قطاعات السلع المعمرة والخدمات الاستهلاكية والخدمات التجارية أعلى مستوى بمتوسط 77 ، في حين سجل قطاعا السلع الرأسمالية والرعاية الصحية أدنى مستوى لهما بمقدار 68 و 69 نقطة على التوالي.

الرسم البياني 14. متوسط نقاط الإفصاح العام والشفافية حسب القطاع

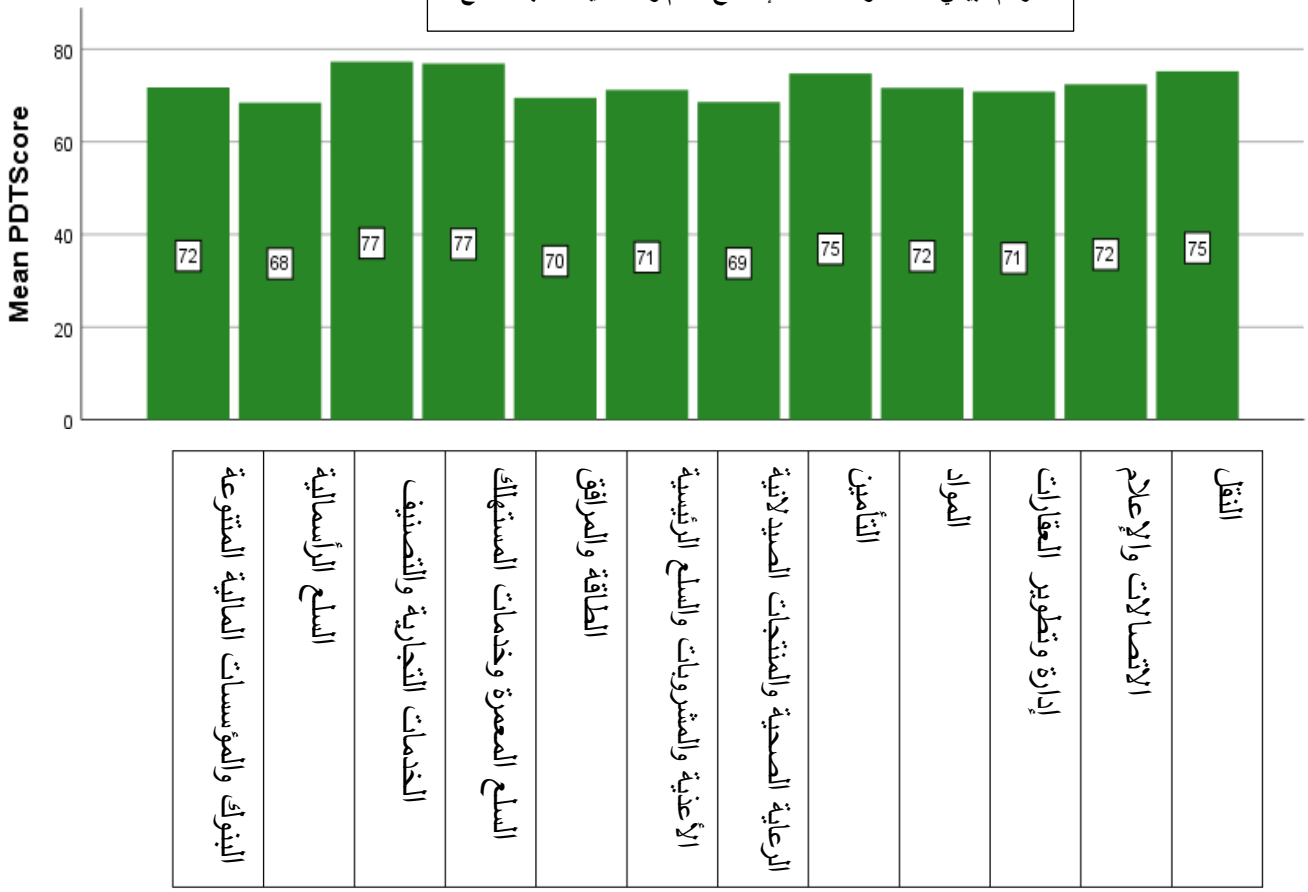

يوضح الرسم البياني أدناه متوسط نقاط حقوق المساهمين حسب القطاعات. فقد سجلت جميع القطاعات بشكل عام ما بين 68 و 79 من 100 نقطة. فقطاع الاتصالات والإعلام سجل أعلى مستوى برصيد 79 ، في حين سجلت قطاعات السلع الرأسمالية ، والرعاية الصحية ، والسلع المعمرة والخدمات الاستهلاكية ، والأغذية النقاط الأقل بحسب متوسط نقاط يتراوح بين 68 و 71. وتكون نقاط حقوق المساهمين حسب القطاعات مرتفعة جدًا مقارنة بنقاط مجلس الإدارة لأن معظم المتغيرات الإضافية كانت مرتبطة بمجلس الإدارة. بالتالي ، فإن معايير حوكمة الشركات الأكثر صرامة نسبياً في مسألة مجالس الإدارة تشرح سبب ضعف أداء القطاع المصرفي في تحصيل نقاط مجلس الإدارة مقارنة بنقاط حقوق المساهمين.

الرسم البياني 15. متوسط نقاط المساهمين حسب القطاع

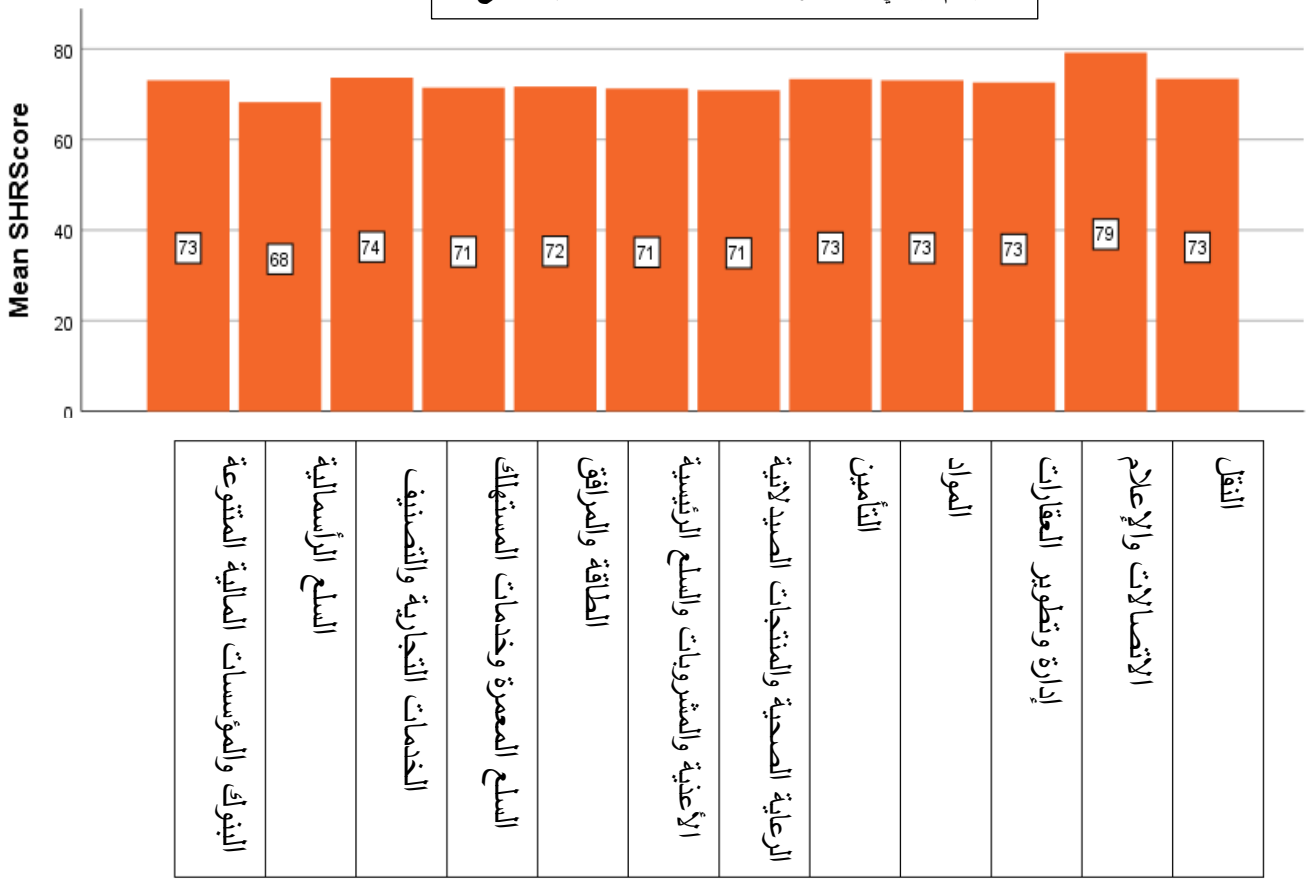

يوضح الرسم البياني أدناه متوسط نقاط حقوق أصحاب المصلحة حسب القطاعات. فجميع القطاعات سجلت بشكل عام مستوى منخفضًا جدًا حيث حصلت على أعلى نتيجة وهي 34 من أصل 100 وأقل عدد من النقاط وهي 14 من أصل 100. هذه النتيجة ملفتة للنظر ، ولكنها ليست مفاجئة ، لأن المتغيرات الأساسية هي في معظمها مستمدة من مبادئ حوكمة الشركات للمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وليس مبادئ هيئة سوق المال. ومع ذلك ، فإن النقاط المتدنية هي إشارة واضحة إلى أن معظم الشركات تعتبر مبادئ حوكمة الشركات كمسألة تتعلق بالالتزام وتهتم في المقام الأول بالمساهمين بدلاً من أصحاب المصلحة الآخرين عمومًا. وقد كان أداء الخدمات التجارية وتجارة التجزئة ، والخدمات المصرفية ، والمواد أفضل نسبيًا ، بينما سجل قطاعا الرعاية الصحية والسلع الرأسمالية انخفاضًا حقيقيًا.

الرسم البياني 16. متوسط نقاط أصحاب المصلحة حسب القطاع

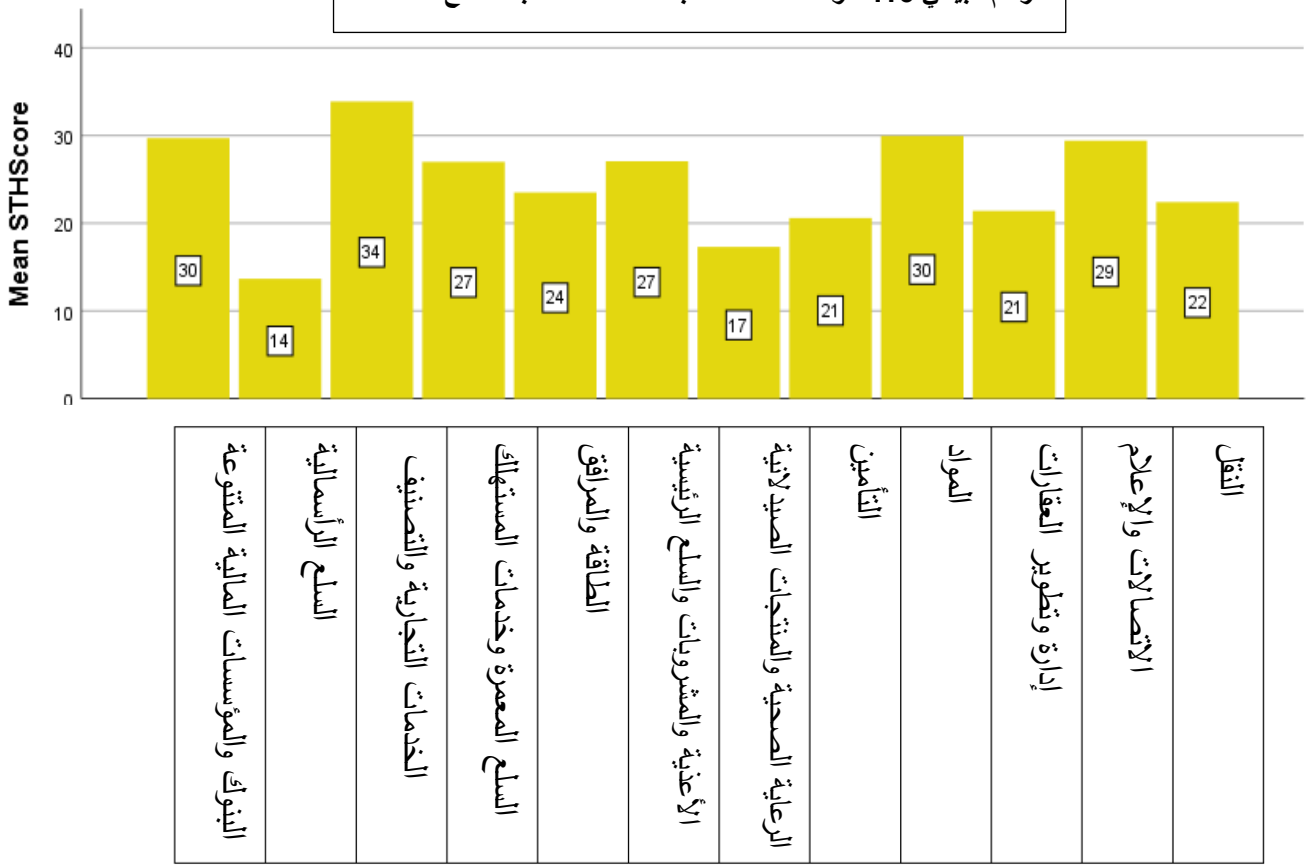

4. تحليل حوكمة الشركات حسب حجم الشركة

لقد قمنا أيضًا بإجراء مقارنة حسب حجم الشركة. نظرًا لأن لدينا نفس عدد الشركات مثل العام الماضي ، فقد استخدمنا تصنيف الحجم استنادًا إلى بيانات العام الماضي. وعليه فقد قسمنا الشركات إلى ثلاث فئات حسب الحجم بالنظر إلى إجمالي الأصول لجميع الشركات. بلغ إجمالي أصول جميع الشركات حوالي 4 تريليونات ريال سعودي بمتوسط 23 مليار ريال سعودي وقيمة متوسطة 2 مليار ريال سعودي. نظرًا للتوزيع الملتو، استخدمنا النسب المئوية 60 و 40 لتقسيمها إلى ثلاث مجموعات (كبيرة ومتوسطة وصغيرة). تعتبر الشركات الـ 68 التي تجاوزت النسبة المئوية 60% (2.6 مليار ريال سعودي) كبيرة ، في حين أن الشركات الواقعة بين 60 و 40% تعتبر متوسطة الحجم. لدينا 34 شركة مصنفة كمتوسط بإجمالي أصول يزيد عن 1.5 مليار ريال سعودي ولكن أقل من 2.6 مليار ريال سعودي. أما الشركات التي تقل أصولها عن 40 المئوية (1.5 مليار ريال سعودي) فهي تعتبر شركات صغيرة. لدينا 67 شركة تعتبر صغيرة.

تكشف المقارنة بين نقاط حوكمة الشركات أن الشركات كبيرة وصغيرة الحجم كانت أفضل قليلاً من الشركات متوسطة الحجم. فقد كان متوسط نقاط مؤشر حوكمة الشركات للشركات الكبيرة هو 68 نقطة. وكان متوسط النقاط 66 نقطة للشركات الصغيرة و 64 نقطة للشركات متوسطة الحجم. ارتفع فارق النقاط التراكمية لحوكمة الشركات إلى أربع نقاط بين الشركات المتوسطة والكبيرة. وتكشف المقارنة للفئات الفرعية عن نمط مماثل لجميع الفئات ، مما يعني أن الشركات الصغيرة والكبيرة حققت أداءً أفضل قليلاً من الشركات متوسطة الحجم من حيث نقاط مجلس الإدارة ، ونقاط المساهمين ، ونقاط أصحاب المصلحة ، والإفصاح العام والشفافية . وتكون نقاط الشركات المتوسطة والصغيرة لها نفس القيمة بمقدار 72 نقطة للافصاح العام والشفافية، وهذا يعني أن الأفضلية قد اقتصرت على الشركات الكبيرة في هذه الفئة. وبالمثل، فقد كان أداء الشركات الكبيرة والصغيرة أفضل قليلاً من حيث حقوق أصحاب المصالح بالمقارنة مع الشركات متوسطة الحجم.

وتوضح الرسوم البيانية الثلاثة أدناه توزيع النقاط التراكمية ونقاط التصنيف الفرعي للشركات الصغيرة (المرمزة كـ 1) ، والمتوسطة (المرمزة بـ 2) ، والشركات الكبيرة (المرمزة بـ 3). تُظهر الأعمدة الملونة ذات اللون الأخضر الفاتح والداكن العينة بأكملها بينما يُظهر اللون الأصفر كيفية أداء شركات ذات حجم معين من حيث فئات حوكمة الشركات ذات الصلة.

الرسم البياني 17. حجم الشركة : 1

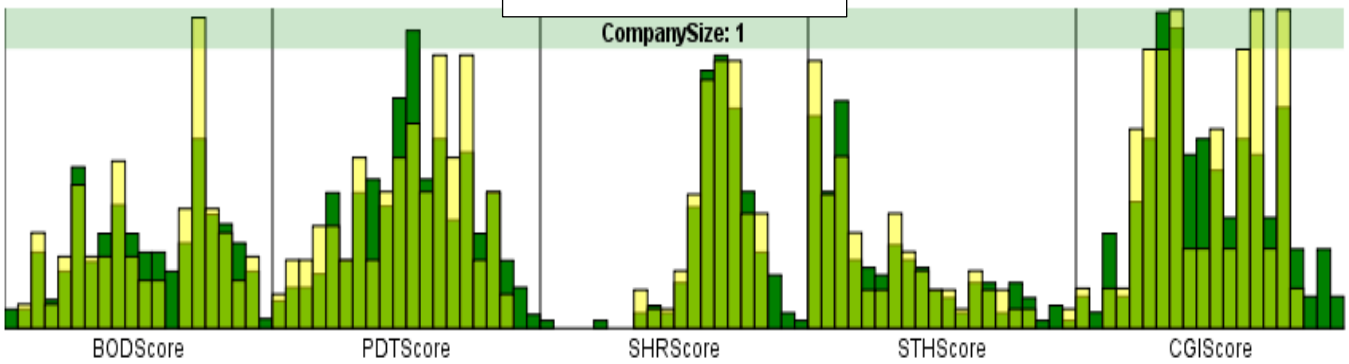

نقاط مجلس الإدارة (BOD)	نقاط الإفصاح العام والشفافية (PDT)	نقاط المساهمين (SHR)	نقاط أصحاب المصلحة (STH)	نقاط مؤشر حوكمة الشركات (CGI)

الرسم البياني 18. حجم الشركة: 2

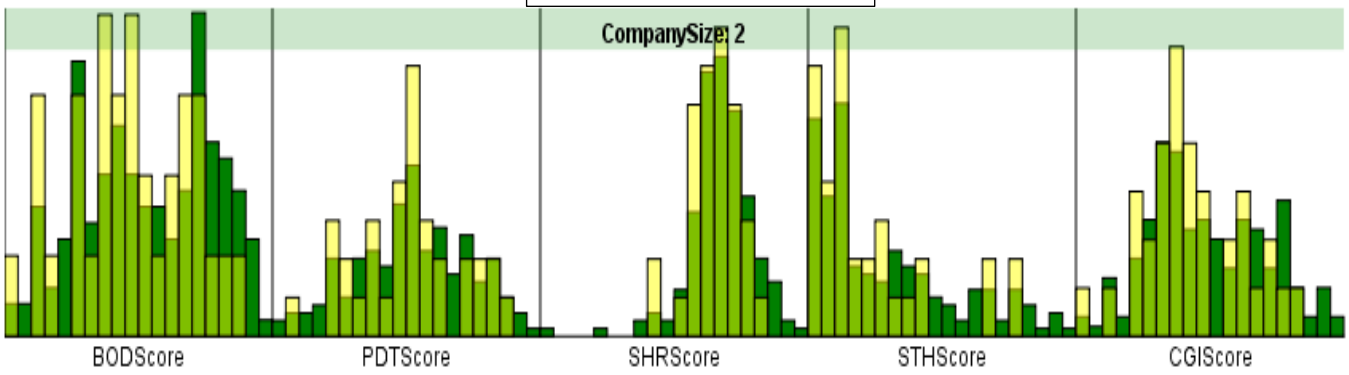

نقاط مجلس الإدارة (BOD)	نقاط الإفصاح العام والشفافية (PDT)	نقاط المساهمين (SHR)	نقاط أصحاب المصلحة (STH)	نقاط مؤشر حوكمة الشركات (CGI)

الرسم البياني 19. حجم الشركة: 3

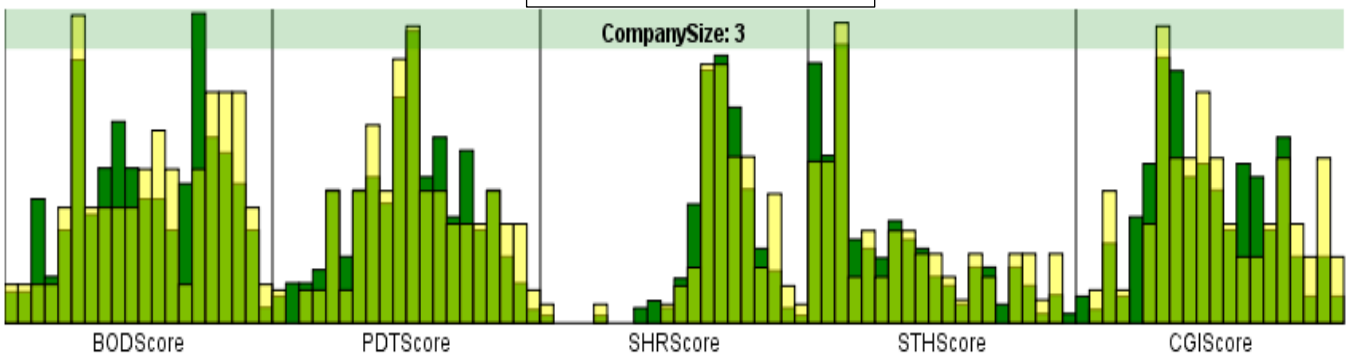

نقاط مجلس الإدارة (BOD)	نقاط الإفصاح العام والشفافية (PDT)	نقاط المساهمين (SHR)	نقاط أصحاب المصلحة (STH)	نقاط مؤشر حوكمة الشركات (CGI)

5. تحليل اتجاه حوكمة الشركات للمجموعة الثانية من الـ 169 شركة

أنشأنا مجموعتين لإجراء تحليل اتجاه للشركات من حيث أداء حوكمة الشركات الخاص بها. تشمل المجموعة الأولى الشركات التي بدأنا تقييمها منذ عام 2017 ، في حين تضم المجموعة الثانية جميع الشركات في المجموعة الأولى بالإضافة إلى الشركات التي بدأنا تقييمها منذ عام 2018. في هذا القسم ، سنقدم تقريراً عن نتائج تحليل الاتجاهات للمجموعة الثانية. وفي القسم التالي ، سنفعل نفس الشيء بالنسبة للمجموعة الأولى.

تشمل المجموعة الثانية عدد 169 شركة تم تقييمها في عامي 2018 و 2019 بناءً على الأعوام المالية 2016 و 2017 ، على التوالي. يعرض الرسم البياني أدناه مقارنة الفئات الفرعية للمجموعة الثانية. تكون النقاط المحصلة من مجموعة 100 نقطة، ونحن نرى أن متوسط النقاط التراكمي لحوكمة الشركات لعام 2018 أعلى بنقطة واحدة بسبب حقيقة أننا غيرنا عدد المتغيرات تغييراً جوهرياً كما هو موضح من قبل ؛ أي أن عام 2019 هو عام أكثر تقييدا. وقد لوحظ الانخفاض الحاد (10 نقاط) لنقاط مجلس الإدارة ، بينما انخفضت نقاط حقوق المساهمين بمقدار نقطتين فقط. من ناحية أخرى ، ارتفعت نقاط الإفصاح العام والشفافية ونقاط حقوق أصحاب المصلحة لعام 2019. هذا يوضح لنا أنه كان هناك بعض التحسن في فئات حوكمة الشركات هذه مقارنة بعام 2018 على الرغم من

الزيادة في عدد المتغيرات. مرة أخرى، فإنه نظرًا لأننا قمنا بمراجعة المتغيرات مراجعةً جوهرية لتقييم هذا العام، يجب على المرء أن يكون حذرًا في قراءة التغييرات مع مرور الوقت. فنحن نتوقع الحصول على قراءة أفضل لتحليل الاتجاه في تقرير مؤشر حوكمة الشركات التالي حيث سيتم تحليل نفس مجموعات المتغيرات.

الرسم البياني 20. **متوسط النقاط المقارن لـعدد 169 شركة المجموعة الثانية**

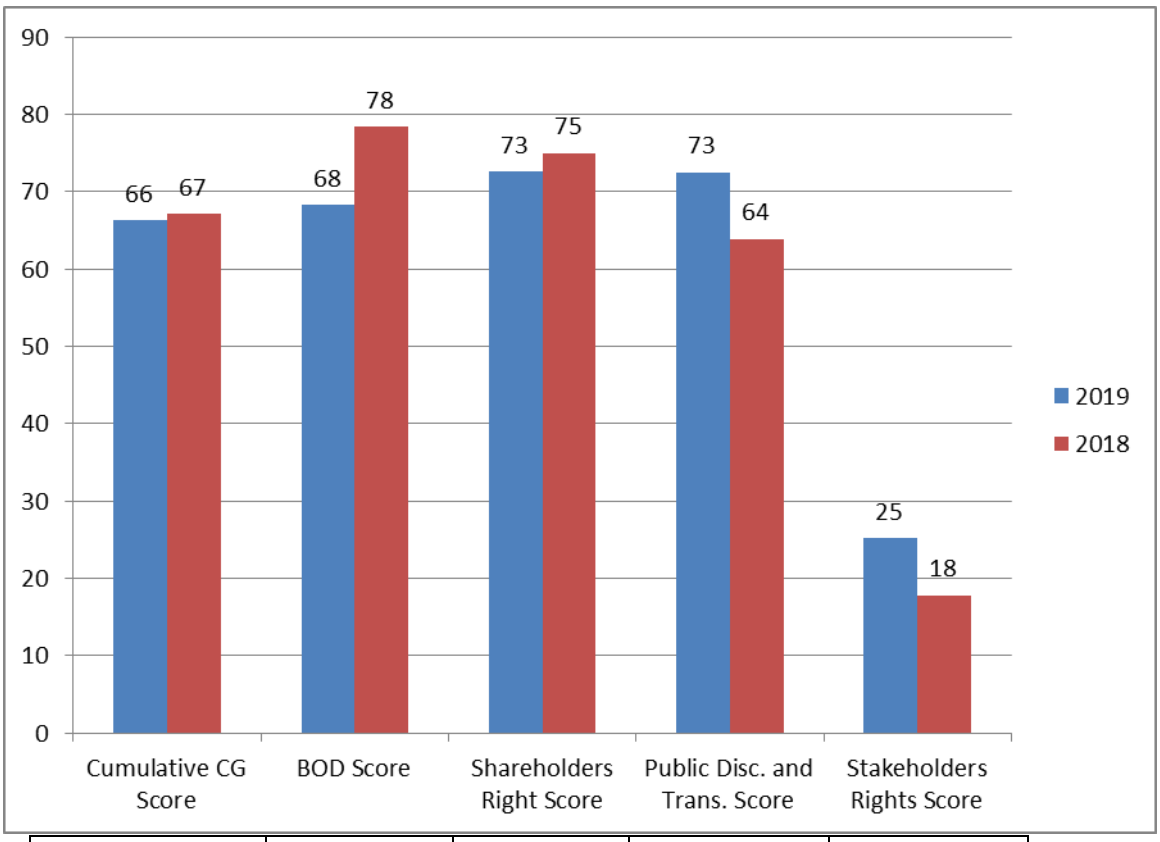

نقاط حوكمة الشركات التراكمية	نقاط مجلس الإدارة	نقاط حقوق المساهمين	نقاط الإفصاح العام والشفافية	نقاط حقوق أصحاب المصلحة

6. تحليل اتجاه حوكمة الشركات للمجموعة الأولى لعدد 92 شركة

أجرينا تحليل الاتجاهات لمعرفة أي تغيير في نقاط مؤشر حوكمة الشركات لـعدد 92 شركة قمنا بتقييمها في عام 2017. منذ ذلك الحين ، تم شطب شركة واحدة من تداول. لذلك ، تشتمل نتائج مؤشر حوكمة الشركات لعام 2017 و 2018 و 2019 على 91 شركة ، وتعرف هذه الدراسة باسم دراسة المجموعة الأولى.

وتعتبر النقاط التراكمية لمؤشر حوكمة الشركات للمجموعة هي الأقل لعام 2019 ، وهذا متوقع حيث أُضيف المزيد من المتغيرات. ومع ذلك ، فإن النتائج على مدار السنوات الثلاث قريبة جدًا ، مما يدل على أنه على الرغم من أن عام 2019 و 2018 أقل من عام 2017 ،

إلا أن هناك تحسنًا عامًا إذا تجاهلنا المتغيرات الإضافية. وقد انخفضت نقاط مجلس الإدارة ونقاط حقوق المساهمين منذ عام 2017. وتزداد نقاط الإفصاح العام والشفافية كل عام وتعتبر هي الأعلى في عام 2019 برصيد 73 نقطة. وهذا يعني أن بعض الشركات تغير ممارساتها. قد يكون هذا بسبب توقعهم بأن هناك كيان مستقل هو من سيقوم بالتقييم. أخيرًا ، شهدت نقاط حقوق أصحاب المصلحة تغييراً إيجابياً ، وارتفعت إلى 29 هذا العام ، مقارنةً بنتيجة عام 2018 وهي 24. ومع ذلك ، فإنها لا تزال أقل من نقاط عام 2017 التي بلغت 33 بسبب اختلاف عدد المتغيرات المقيمة.

الرسم البياني 31 **متوسط النقاط المقارن لعام 2019 ، 2018 ، 2017 (المجموعة الأولى)**

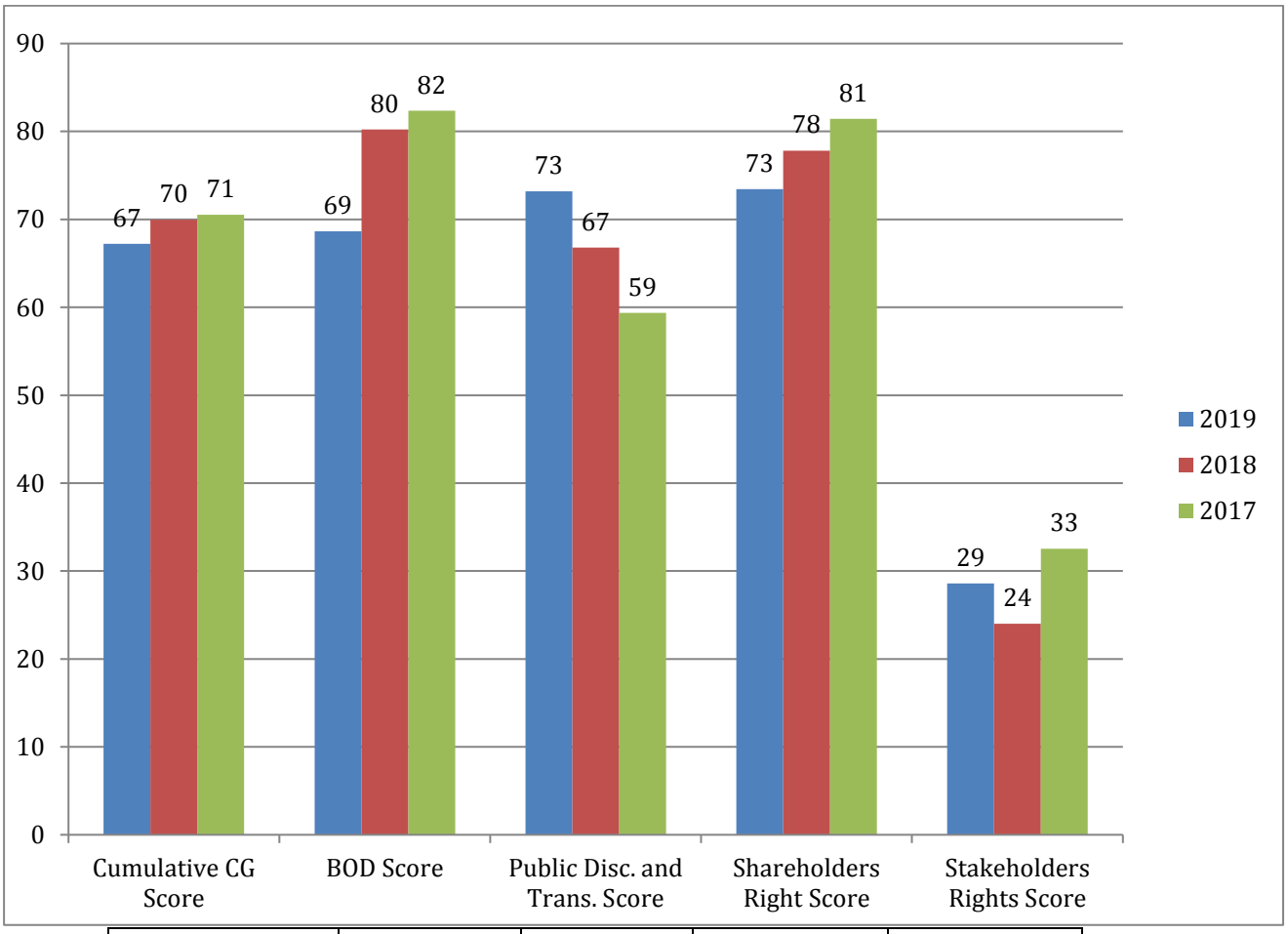

نقاط حوكمة الشركات التراكمية	نقاط مجلس الإدارة	نقاط الإفصاح العام والشفافية	نقاط حقوق المساهمين	نقاط حقوق أصحاب المصلحة

أثر مبادئ هيئة سوق المال الجديدة على نتائج حوكمة الشركات

يوضح الرسم البياني أدناه مقارنة للقيم المتوسطة للفئات الفرعية لعامي 2018 و 2019. حيث تعتبر نقاط حوكمة الشركات لعام 2018 أعلى من 2019 وهذا متوقع بسبب إضافة المتغيرات في الدراسة. وقد لوحظ تحسن كبير في نقاط الإفصاح والشفافية العامة ونقاط حقوق أصحاب المصلحة لعام 2019.

الرسم البياني **متوسط النقاط المقارن لعامي 2019 و 2018 (المجموعة الأولى)**

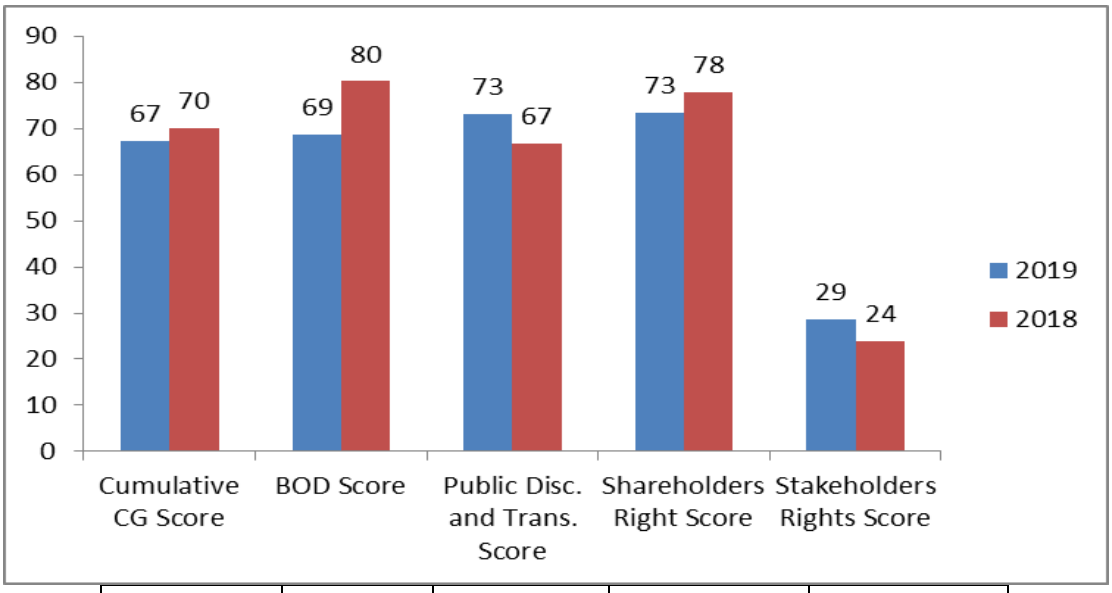

نقاط حوكمة الشركات التراكمية	نقاط مجلس الإدارة	نقاط الإفصاح العام والشفافية	نقاط حقوق المساهمين	نقاط حقوق أصحاب المصلحة

يوضح الرسم البياني أدناه تأثير إضافة مبادئ مؤسسة النقد العربي السعودي لنموذج 2018 على النتائج. هذا خلق المزيد من القيود وبالتالي خفض نتائج 2018، حيث أن نقاط حوكمة الشركات لعام 2017 أعلى بنقطة واحدة فقط. كان هناك تحسن ملحوظ في عام 2018 من حيث نقاط الإفصاح العام والشفافية. على الرغم من إضافة المتغيرات ، إلا أن النتيجة زادت بمقدار 8 نقاط.

الرسم البياني 23. **متوسط النقاط المقارن لعامي 2018 و 2017 (المجموعة الأولى)**

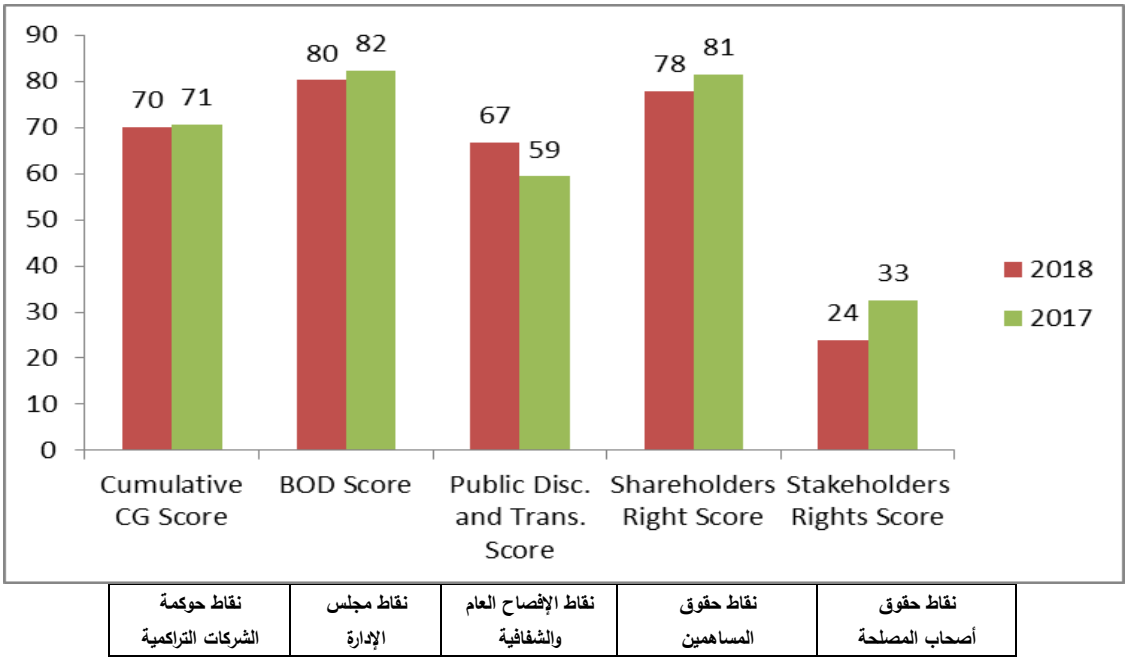

يظهر الرسم البياني أدناه مقارنة بين 91 شركة من 2017 إلى 2019. وقد أظهرت فئة الإفصاح العام والشفافية تحسنًا في عام 2019 بزيادة قدرها 14 نقطة. هذا يعني أن الشركات تولي اهتمامًا أكبر للإفصاح العام والشفافية، ربما بسبب زيادة الرقابة من هيئة السوق المالية. ومع ذلك ، أظهرت جميع الفئات الأخرى انخفاضًا كما هو متوقع بسبب فرض المزيد من القيود بموجب مبادئ هيئة سوق المال الجديدة.

الرسم البياني 24. متوسط النقاط المقارن لعامي 2019 و 2017 (المجموعة الأولى)

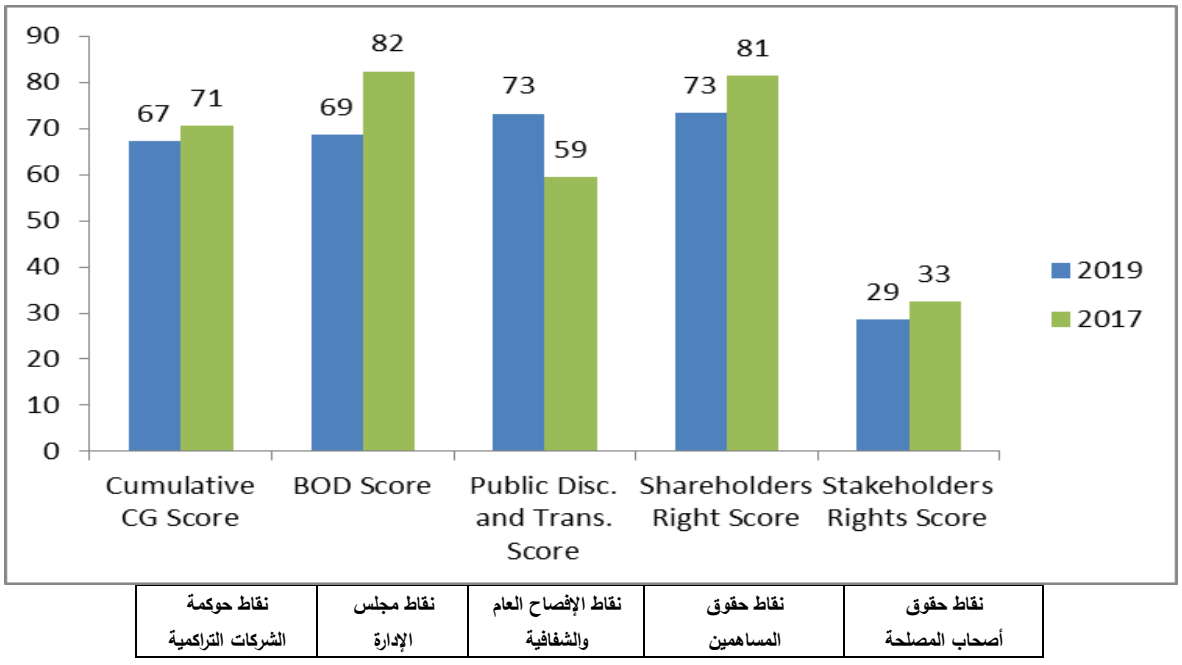

7. تحسن في حوكمة الشركات على مدى السنوات الثلاث الماضية

خلال فترة مشروعنا ، شهدنا بعض التغييرات الرئيسية في حوكمة الشركات من حيث المبادئ والممارسات. وكما نوقش في هذا التقرير، فقد رفعت هيئة سوق المال السقف من خلال مراجعتها الكبرى لمبادئ حوكمة الشركات في عام 2017. وعليه قمنا بمراجعة معايير التقييم لدينا لتعكس هذا التغيير. في هذا القسم ، نود تقديم ملخصات النتائج التي توصلنا إليها في المجموعتين 1 و 2 أثناء قيامنا بتتبع تحسيناتهم على مر السنين.

يوضح الجدول الموجز أدناه أنه بالنسبة للمجموعة الأولى ، فقد حققت 23 شركة زيادة في نقاط مؤشر حوكمة الشركات التراكمية الخاصة بها في عام 2019 عن نقاط عام 2017 ، بينما حصلت 65 شركة على نقاط منخفضة ، وحصلت 3 شركات على نفس النتيجة في عام 2017. وقد لوحظ أعلى تحسن في مجال الإفصاح العام والشفافية مع حدوث تغييرات تصاعدية في عدد 82 من أصل 93 شركة. يتبع ذلك حقوق أصحاب المصلحة بتحسينات إيجابية في 32 شركة.

	مقارنة بين عامي 2019 و 2017 (المجموعة 1)				
	نقاط مجلس الإدارة	**نقاط الإفصاح العام والشفافية**	**نقاط حقوق المساهمين**	**نقاط أصحاب المصلحة**	**نقاط مؤشر حوكمة الشركات**
عدد الشركات التي حصلت على نقاط حوكمة الشركات أعلى	**13**	**82**	**13**	**32**	**23**
عدد الشركات التي حصلت على نقاط حوكمة الشركات أقل	**77**	**8**	**77**	**57**	**65**
عدد الشركات التي تتمتع بنقاط حوكمة الشركات ثابتة	**1**	**1**	**1**	**2**	**3**

يوضح الجدول أدناه أن عدد 29 شركة قد حققت زيادة في نقاط حوكمة الشركات الخاصة بها في عام 2019 مقارنة بنقاطها في عام 2018 ، بينما حصلت 57 شركة على نقاط منخفضة و 5 شركات على نفس النتيجة كما في عام 2018. مرة أخرى ، كان أعلى تحسن هو التحسن في نقاط الإفصاح العام والشفافية متبوعًا بنقاط أصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك ، نرى بعض التحسن الملحوظ في نقاط حقوق المساهمين أيضًا. من الواضح أن الشركات تحتاج إلى مزيد من الوقت والدعم للتنفيذ الكامل للمبادئ الشاملة لهيئة السوق المالية الجديدة المتعلقة بمجلس الإدارة.

	مقارنة بين عامي 2019 و 2018 (المجموعة 1)				
	نقاط مجلس الإدارة	**نقاط الإفصاح العام والشفافية**	**نقاط حقوق المساهمين**	**نقاط أصحاب المصلحة**	**نقاط مؤشر حوكمة الشركات**
عدد الشركات التي حصلت على نقاط حوكمة الشركات أعلى	**15**	**68**	**25**	**43**	**29**
عدد الشركات التي حصلت على نقاط حوكمة الشركات أقل	**72**	**20**	**60**	**44**	**57**
عدد الشركات التي تتمتع بنقاط حوكمة الشركات ثابتة	**4**	**3**	**6**	**4**	**5**

يوضح الجدول أدناه أن عدد 37 شركة قد حققت زيادة في نقاط حوكمة الشركات الخاصة بها في عام 2018 مقارنة بنقاطها في عام 2017 ، بينما حصلت 45 شركة على نقاط منخفضة و 9 شركات على نفس النتيجة كما في عام 2017. وقد لوحظ أعلى تحسن في النقاط هو التحسن في نقاط الإفصاح العام والشفافية، يليه مجلس الإدارة. وعلى الرغم من زيادة عدد معايير حوكمة الشركات في عام 2018 بناءً على مبادئ مؤسسة النقد العربي السعودي ، إلا أن هذا التحسن يعد علامة واضحة على وجود اتجاه إيجابي نحو تحسين الحوكمة.

	مقارنة بين عامي 2018 و 2017 (المجموعة 1)				
	نقاط مجلس الإدارة	نقاط الإفصاح العام والشفافية	نقاط حقوق المساهمين	نقاط أصحاب المصلحة	نقاط مؤشر حوكمة الشركات
عدد الشركات التي حصلت على نقاط حوكمة الشركات أعلى	34	72	16	17	37
عدد الشركات التي حصلت على نقاط حوكمة الشركات أقل	56	15	66	66	45
عدد الشركات التي تتمتع بنقاط حوكمة الشركات ثابتة	1	4	9	8	9

يعرض الجدول أدناه النتائج الموجزة للمجموعة الثانية. وقد حصلت 72 شركة على زيادة في نقاط حوكمة الشركات الخاصة بها في عام 2019 أكثر من نقاطها في عام 2018 ، بينما حصلت 88 شركة على نقاط منخفضة و 9 شركات على نفس النتيجة في عام 2018.

	مقارنة بين عامي 2019 و 2018 (المجموعة 2)				
	نقاط مجلس الإدارة	نقاط الإفصاح العام والشفافية	نقاط حقوق المساهمين	نقاط أصحاب المصلحة	نقاط مؤشر حوكمة الشركات
عدد الشركات التي حصلت على نقاط حوكمة الشركات أعلى	35	138	58	94	72
عدد الشركات التي حصلت على نقاط حوكمة الشركات أقل	130	28	99	66	88
عدد الشركات التي تتمتع بنقاط حوكمة الشركات ثابتة	4	3	12	9	9

الجزء الرابع: المؤتمر السنوي الثالث لحوكمة الشركات

تم عقد مؤتمر حوكمة الشركات الثالث في جامعة الفيصل يوم الاثنين الموافق 29 أبريل 2019. وقد اجتذب المؤتمر عددًا كبيرًا من المشاركين من القطاعين الحكومي والخاص. بدأ البرنامج برسالة ترحيبية من عميد كلية الأعمال ، الدكتور باجس دودين ، تلاها عرض تقديمي للدكتور نكاتي أيدين ، أصدر فيه مؤشرات حوكمة الشركات لـ171 شركة مدرجة في تداول باستخدام مبادئ حوكمة الشركات الجديدة لهيئة سوق المال.

بعد تقديم نتائج نقاط مؤشر حوكمة الشركات للعام الثالث، واصل البرنامج حلقة نقاش حول "أهمية مبادئ حوكمة الشركات الجديدة للمستثمرين". ترأس الجلسة الدكتور نكاتي أيدين. وكان من بين المشاركين الدكتور بندر أسعد السجان ، نائب مدير الإدارة الإستراتيجية والشؤون الدولية بهيئة السوق المالية، والدكتور عايض حسين العتيبي ، نائب المحافظ لمناخ الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية، والسيدة جين فالس ، المدير التنفيذي لمعهد مجلس إدارة دول مجلس التعاون الخليجي (GCC BDI) ، ود. كريس بيرس ، الرئيس التنفيذي ومؤسس شركة جلوبال لخدمات الحوكمة ليمتد. ناقش المشاركون أهمية الحوكمة الرشيدة والجيدة بموجب مبادئ هيئة سوق المال الجديدة لدمج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي ضمن رؤية 2030.

وفي المؤتمر ، أطلعت السيدة/ خلود الحربي المشاركين على خدمات مركز حوكمة الشركات بجامعة الفيصل ، وقدم السيد/ عبد العزيز الرميح خارطة طريق للمركز.

وقد انتهى المؤتمر بالإعلان عن أسماء أفضل 30 شركة ذات أعلى نسبة بنقاط مؤشر حوكمة الشركات من بين 126 شركة في القطاعات غير المالية و 12 شركة من بين 44 شركة في القطاعات المالية. وقد منح سعادة الدكتور محمد آل هيازع، رئيس جامعة الفيصل والدكتورة مها بنت مشاري آل سعود ، نائب الرئيس للشؤون الخارجية ، أفضل خمس شركات في القطاعات غير المالية وأفضل ثلاث شركات في القطاعات المالية "جائزة التميز في حوكمة الشركات".

سيواصل فريق حوكمة الشركات أعماله في الجولة الرابعة لمجموعة لمؤشر حوكمة الشركات من خلال قياس أداء المجموعة بناءً على بيانات السنة المالية لعام 2018. **يخطط مركز حوكمة الشركات في جامعة الفيصل لتنظيم أول مؤتمر دولي حول حوكمة الشركات في 9 ديسمبر 2019. وسيتم نشر نتائج نقاط مؤشر حوكمة الشركات للعام الرابع في ذلك المؤتمر.**

الجزء الخامس: تقرير حوكمة الشركات المخصص

1. هل تريد تقرير حوكمة شركات مخصص لشركتك؟

إحدى الخدمات التي يقدمها مركز حوكمة الشركات هو تقرير فردي ، وهو تقرير عن الحوكمة مخصص لشركتك. سيتضمن التقرير تقييماً كاملاً لممارسات حوكمة الشركات في الشركة ضمن أربع فئات (مجلس الإدارة وحقوق المساهمين والإفصاح العام والشفافية وحقوق أصحاب المصلحة). وسيتم توفير نقاط حوكمة الشركات التراكمية إلى جانب نقاط حوكمة الشركات بالأربع فئات. وفيما يلي أدناه، تُوفر تغطية لتقارير مؤشر حوكمة الشركات الأساسية والشاملة .

تقرير مؤشر حوكمة الشركات الأساسي والشامل المخصص

التغطية	تقرير أساسي	تقرير شامل
ما هو ولماذا وكيف يفعل مؤشر حوكمة الشركات	✓	✓
بطاقة نقاط الحوكمة الخاصة بالشركة حسب الفئة (مجلس الإدارة وحقوق المساهمين والإفصاح العام والشفافية وحقوق أصحاب المصلحة)	✓	✓
نقاط حوكمة الشركات المقارنة حسب الفئة للقطاع ذي الصلة	✓	✓
نقاط حوكمة الشركات المقارنة حسب الفئة لجميع القطاعات غير المالية	✓	✓
نقاط حوكمة الشركات المقارنة حسب الفئة لجميع القطاعات المالية	✓	✓
نقاط حوكمة الشركات المقارنة حسب الفئة لجميع القطاعات	✓	✓
معلومات وصفية موجزة عن نقاط حوكمة الشركات أعلاه	✓	✓
الاتجاه التاريخي لنقاط حوكمة الشركات للشركة والقطاعات		✓
تحليل متعمق لأداء حوكمة الشركات الخاص بالشركة حسب الفئات الفرعية		✓
نقاط القوة لدى الشركة فيما يتعلق بحوكمة الشركات في أربع مجموعات		✓

نقاط الضعف لدى الشركة فيما يتعلق بحوكمة الشركات في أربع مجموعات		✓
التوصيات الرئيسية لتحسين نتيجة حوكمة الشركات الخاصة بك		✓
عرض وورشة عمل لمدة نصف يوم في الموقع تقدم النتائج الرئيسية للتقرير إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة وكبار المديرين التنفيذيين وفريق حوكمة الشركات.		✓
التكلفة	**20,000 ريال سعودي**	**40,000 ريال سعودي**

2. كيف يمكنك طلب تقرير مخصص؟

لطلب تقرير حوكمة شركات مخصص لشركتك، يرجى الاتصال بمركز حوكمة الشركات في **كلية الأعمال**
على الهاتف: 7682 - 215 - 11- 966+ أو عبر البريد الإلكتروني: .cgi@alfaisal.edu.